وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير الاستقرار السياسي على المحيط والبيئة في المدى الطويل: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2022

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

اعداد الطالب:

عوفي محمد اسلام

تحت اشراف:

د/ صغيري سيد علي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. جايدر حسان ..... رئيسا

د. صغيري سيد علي ..... مقررا

أ. حسيني وسام .....عضو ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023



شكر وتقدير

الشكر والحمد والثناء لله تعالى على ما وهبنا من النعم.. فقد أحيانا من عدم.. وهدانا من ضلالة.. وعلمنا من جهالة.. وعافانا وآوانا وكسانا.. فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه...

الشكر الوافر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه الدراسة الأستاذ صغيري سيد علي، الذي ساندني ودعمني في جميع خطوات هذه الدراسة، فجازاه الله خير الجزاء وأدام عليه الفضل العظيم.

ولن يفوتني أن أشكر والدي القديرين الغاليين الذين شاركاني مشواري بالابتهال والدعاء، والمتابعة والسؤال والترقب والانتظار جازاهما الله تعالى خير ما يجازي والدين عن ولدهما.
وأخيرا وليس آخرا .. أشكر كل من ساهم معي ماديا أو معنويا، وأعتذر لمن فاتني ذكره ولم أتمكن في هذا المقام من شكره، سائلا الله تعالى أن لا يضيع لهم أجرا.

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين أطال الله عمرهما.. ورزقني الله برهما..

وحسن صحبتهما.. وردّ شيء من جميل عطائهما.. والحظو

برضاهما وقبولهما .. واستغفر الله للتقصير في حقهما.

إلى جميع إخوتي، و إلى جميع أفراد أسرتي...

إلى جميع الأصدقاء والمعارف دون استثناء...

أهدي هذا العمل

ملخص البحث:

تبحث الدراسة في التأثير غير المتماثل وطويل المدى للاستقرار السياسي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة في الجزائر خلال الفترة (1990–2022) على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تتناول الدراسة تأثير مؤشر المخاطر السياسية، والنمو الاقتصادي، واستهلاك الطاقة المتجددة، والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة. تكشف النتائج التجريبية أن هناك تكامل مشترك طويل المدى بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاستقرار السياسي بالإضافة إلى المتغيرات المسيطرة الأخرى.

للصدمات الإيجابية والسلبية تأثيرات في الاستقرار السياسي متزايدة ذات دلالة إحصائية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما أن الصدمات السلبية أقوى من الصدمات الإيجابية؛ للصدمات الإيجابية والسلبية تأثيرات في الناتج المحلي الإجمالي متزايدة ذات دلالة إحصائية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما أن الصدمات السلبية أقوى من الصدمات الإيجابية؛ ونفس النتائج للطاقة المتجددة؛ الصدمات الإيجابية (السلبية) في الانفتاح التجاري لها تأثيرات متناقصة (متزايدة) على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، البيئة، NARDL،ARDL .

Research Summary:

The study examines the asymmetric and long-term impact of political stability on existing carbon dioxide emissions in Algeria during the period (1990-2022) in the long term. In this context, the study examines the impact of the political risk index, economic growth, renewable energy consumption, and trade openness as independent variables. The empirical results reveal that there is long-run cointegration between CO2 emissions and political stability as well as other controlling variables.

Positive and negative shocks have statistically significant increasing political stability effects on carbon dioxide emissions, and negative shocks are stronger than positive shocks; Positive and negative shocks have statistically significant increasing GDP impacts on CO2 emissions, and negative shocks are stronger than positive shocks; The same results for renewable energy; Positive (negative) shocks in trade openness have decreasing (increasing) effects on CO2 emissions.

Keywords: political stability, environment, ARDL, NARDL.



فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	
المحتويات	رقم الصفحة
شكر وتقدير	I
الاهداء	II
ملخص البحث	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول والاشكال والملاحق	VII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار السياسي	33-1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستقرار السياسي	3
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي	3
المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي	12
المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي	17
المبحث الثاني: تحقيق الاستقرار السياسي	22
المطلب الأول: متطلبات الاستقرار السياسي	22
المطلب الثاني: معيقات الاستقرار السياسي	27
المطلب الثالث: الفرق بين الاستقرار والعنف السياسي	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الإطار النظري للبيئة والمحيط	63-34
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية البيئة	36
المطلب الأول: تعريف البيئة	36
المطلب الثاني: أنواع وعناصر البيئة	43
المطلب الثالث: المدارس ذات الاهتمام البيئي	49
المبحث الثاني: مشكل التلوث البيئي	51

المطلب الأول: تعريف التلوث البيئي	51
المطلب الثاني: أنواع التلوث البيئي	53
المطلب الثالث: مظاهر التدهور البيئي	56
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير الاستقرار السياسي على المحيط والبيئة في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	88-64
تمهيد	65
المبحث الأول: تحليل متغيرات الدراسة	66
المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة	66
المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات النموذج	70
المطلب الثالث: التحليل الوصفي للمتغيرات	70
المبحث الثاني: تحليل قياسي لتأثير الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط	72
المطلب الأول: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك	72
المطلب الثاني: تقدير نموذج ARDL	74
المطلب الثالث: تقدير نموذج NARDL	81
خلاصة الفصل	88
الخاتمة العامة	89
قائمة المراجع	93
الملاحق	99

فهرس الجداول
والاشكال والملاحق

فهرس الجداول

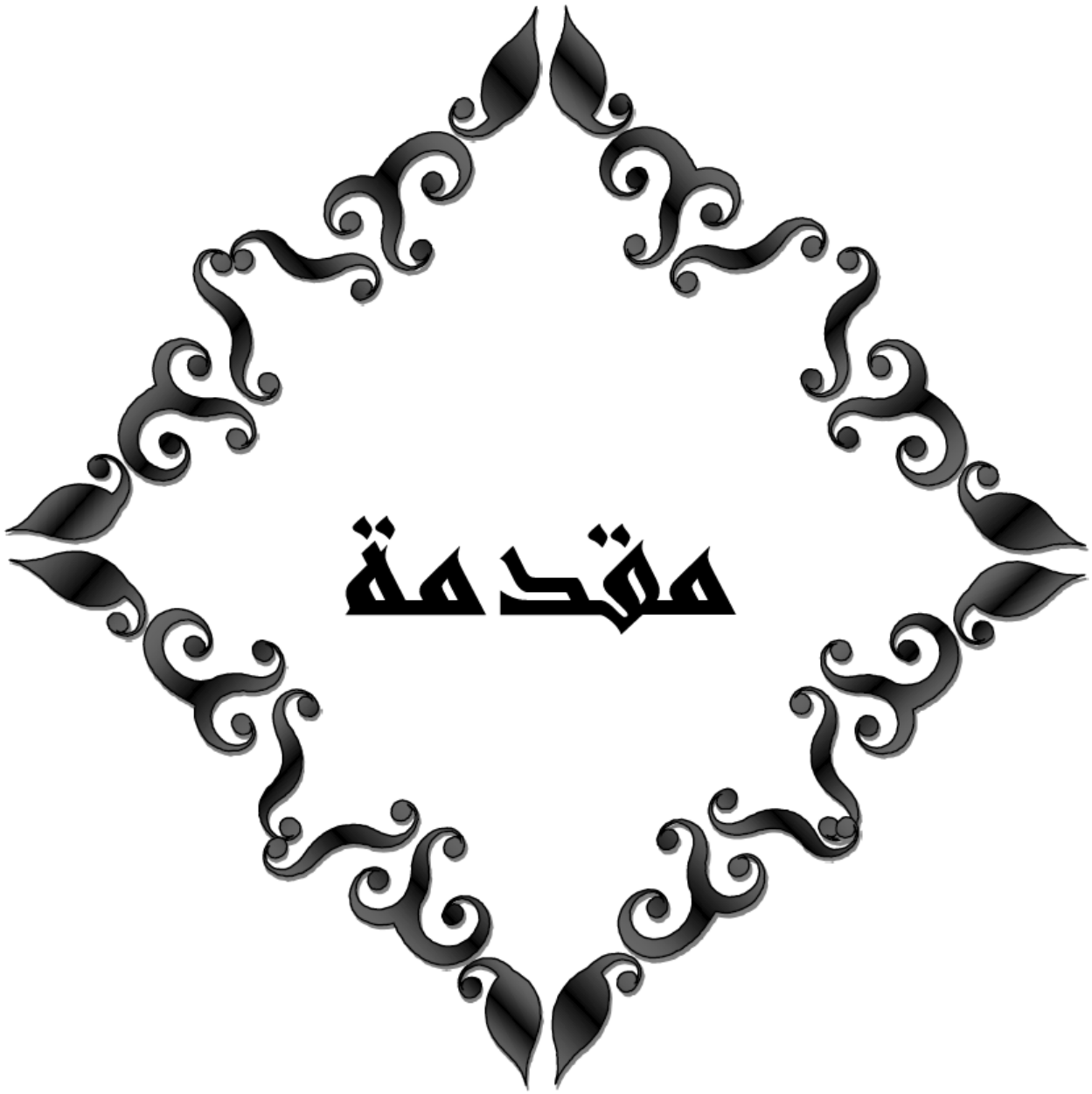
الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	التعريف بمتغيرات النموذج	70
02	الخصائص الإحصائية للمتغيرات	71
03	نتائج اختبارات جذر الوحدة	72
04	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	74
05	تقدير نموذج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج ARDL	75
06	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test	76
07	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)	76
08	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية حسب اختبار Jarque-Bera	77
09	الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest	77
10	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا(ECM) للنموذج ardl	79
11	تقدير معلمات الاجل الطويل للنموذج ardl	80
12	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	81
13	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test	82
14	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :(ARCH)	82
15	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية حسب اختبار Jarque-Bera	83
16	الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest	83
17	نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل القصير للمتغيرة lnpri	84
1.18	نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل للمتغيرة lnpri	84
2.18	تقدير معلمات الاجل الطويل للنموذج NARDL	86

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور انبعاث ثاني أكسيد الكربون	66
02	تطور مؤشر المخاطر السياسية	67
03	تطور الناتج المحلى الإجمالي	68
04	تطور استهلاك الطاقة المتجددة	68
05	تطور الانفتاح التجاري	69
06	نتائج فترات الابطاء المثلى لنموذج ardl	73
07	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ardl	78
08	نتائج اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل	85
09	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج nardl	87

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1.1	معطيات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية	100
2.1	الخصائص الإحصائية للمتغيرات	101
02	جدول القيم المجدولة لجذر الوحدة	101
03	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	102
04	نتائج الكشف عن اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test	102
05	نتائج الكشف اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH	102
06	نتائج الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	103
07	نتائج الكشف عن الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest	103
08	تقدير نموذج NARDL	104
09	اختبار الحدودBounds Test	105
10	نتائج الكشف عن اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test	105
11	نتائج الكشف اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH	105
12	نتائج الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	106
13	نتائج الكشف عن الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest	106
1.14	اختبار عدم التماثل في الاجل القصير	107
2.14	اختبار عدم التماثل في الاجل الطويل	107


مقدمة

مقدمة عامة:

حظيت البيئة بقدر كبير من التركيز والاهتمام وقد تفاوتت درجة هذا الاهتمام بها صعودا ونزولا بدء من الحضارات المختلفة القديمة، منها الحضارة الإسلامية؛ وهذا ما يظهر جليا من خلال الكثير من آيات القرآن الكريم التي أشارت للبيئة وأهمية الحفاظ عليها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومع مرور الزمن اصبحت تعاني من مشكلة التلوث حيث تعد هذه مشكلة من أكثر المشكلات إلحاحا في الوقت الحاضر، نظرا لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها، وأيضا بالنظر إلى تعقيدها وتصاعد حدة آثارها؛ إذ تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية.

يعد تلوث الهواء من أخطر أنواع التلوث البيئي وهذا بفعل سرعة انتشاره وصعوبة التحكم فيه، حيث تعمل الرياح والعواصف على نقل ملوثات الهواء من مكان إلى آخر. كما يؤثر تلوث الهواء في صحة الإنسان، وفي تراجع التنوع البيولوجي وانقراض بعض الحيوانات وبالنظر إلى مسببات هذا المشكل نجد ان هناك مجموعة من العوامل على راسها الاستقرار السياسي.

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني من أهم المكونات التي تؤثر على تطور الدول وتقدمها حيث نرى الدول التي تعيش تقلبات مناخية واضطرابات بيئية تتأثر بنيتها الاقتصادية والأمنية بشكل مباشر. في هذا السياق، يأتي تأثير الاستقرار السياسي على المحيط والبيئة في المدى الطويل كموضوع مهم يستحق الدراسة والتحليل ومن خلال مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **الإشكالية**

لمعالجة موضوع البحث يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

– ما مدى تأثير الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط في الجزائر على المدى الطويل خلال الفترة 1990-2022؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة تم وضع وصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالاستقرار السياسي؟
2. هل توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستقرار السياسي والبيئة؟
3. هل هناك تأثير غير متماثل للاستقرار السياسي على البيئة؟

❖ **فرضيات البحث:**

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي وعلى التساؤلات الفرعية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي :

الفرضية (1): يقصد بالاستقرار السياسي تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية.

الفرضية (2): توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين البيئة والاستقرار السياسي.

الفرضية (3): هناك تأثير غير متماثل للاستقرار السياسي على البيئة.

❖ **أهمية البحث:**

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال عدة جوانب أهمها الجانب العلمي والجانب العملي:

- يتمثل الجانب العلمي (الأكاديمي) في ضبط المفاهيم المتعلقة للاستقرار السياسي وكيفية تحقيقه. كما يتمثل أيضا في ضبط المفاهيم متعلقة بالبيئة ومشاكلها.
- أما من الجانب العملي (التطبيقي) تساهم هذه الدراسة في تعرف على مدى تأثير الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط في المدى الطويل خلال الفترة 1990-2022.

❖ أهداف البحث:

إن كل دراسة علمية يسعى من ورائها الوصول الى هدف معين، و يتمثل الهدف الرئيسي لدراستنا في محاولة التعرف على طبيعة العلاقة في الاجل الطويل بين الاستقرار السياسي والبيئة في الجزائر وذلك للخروج باقتراحات تراعي التوازن البيئي.

❖ منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث والدراسة ديناميكية للاستقرار السياسي و البيئة ، لغرض فهمها واختبار العلاقة وإيجاد تفسير وحلول لها؛ وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها، بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم عناصره وتحليل أبعاده، ويتجلى ذلك في الفصل النظري والتطبيقي من خلال وصف المفاهيم الخاصة بالاستقرار السياسي و البيئة، كما تم التطرق إلى تحليل متغيرات الدراسة في الفترة المدروسة؛ أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على أدوات التحليل القياسي باستخدام برنامجEviews12 .

❖ مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بنا الى اختيار هذا الموضوع كمجال بحث ودراسة من بينها :

- الحداثة النسبية للموضوع.
- الأهمية الاستراتيجية للموضوع كمجال دراسة وبحث علمي.
- شمولية الموضوع للجانب الاقتصادي التنموي والبيئي.
- تزايد الأضرار البيئية.
- الموضوع في حد ذاته دعوة لحماية البيئة.

- الميل لمعالجة هذا الموضوع بالذات بجانب تطبيقي قياسي.

❖ حدود الدراسة:

تضمنت الدراسة الحدود المكانية والحدود الزمانية كما يلي:

- الحدود المكانية: وتخص الجانب الاقتصادي لدولة الجزائر؛
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة القياسية بالنسبة لدولة الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

❖ صعوبات الدراسة:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث القياسي، عند محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعا في بلد ما، كما وجدنا صعوبة في نقص البيانات وعدم تجانسها.

❖ هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا غلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: خصصناه لدراسة الإطار النظري للاستقرار السياسي، وهذا الفصل بدوره مقسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية الاستقرار السياسي وقد تناولنا فيه كل من المفهوم والاتجاهات ومؤشرات الاستقرار السياسي، أما فيما يخص المبحث الثاني تطرقنا الى تحقيق الاستقرار السياسي وقد تناولنا فيه المتطلبات، المعيقات وكذا الفرق بين الفرق بين الاستقرار والعنف السياسي.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة الإطار النظري للبيئة والمحيط، وهذا الفصل بدوره مقسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية البيئة وقد تناولنا فيه كل من تعريف

البيئة، أنواعها وعناصرها، أما فيما يخص المبحث الثاني تطرقنا الى مشكل التلوث البيئي وقد تناولنا فيه تعريف، الانواع ومظاهر التدهور البيئي.

الفصل الثالث: في هذا الفصل تناولنا الدراسة القياسية لتأثير الاستقرار السياسي على المحيط والبيئة في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، وهذا الفصل بدوره مقسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا تحليل متغيرات الدراسة اما المبحث الثاني فتناولنا فيه تحليل قياسي لتأثير الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط.

❖ **الدراسات السابقة:**

من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة التالية:

- دراسة (Mustafa , Serpil , Derviş , Özer , & Uzma, 2022) بعنوان التأثير غير المتماثل والطويل المدى للاستقرار السياسي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الاستهلاك في فنلندا حيث تبحث الدراسة في التأثير غير المتماثل وطويل المدى للاستقرار السياسي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون القائمة على الاستهلاك (CO_2) في فنلندا فقد تناولت الدراسة تأثير الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، واستهلاك الطاقة المتجددة، والانفتاح التجاري بيانات من عام 1990الى 2019، حيث توصلت الى وجود تكامل مشترك طويل المدى بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاستقرار السياسي للتغيرات الإيجابية في الاستقرار السياسي تأثيرات ذات دلالة إحصائية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في حين أن الصدمات السلبية في الاستقرار السياسي ليست ذات دلالة إحصائية. كما أن الصدمات الإيجابية أقوى من الصدمات السلبية؛ الصدمات الإيجابية في النمو الاقتصادي لها آثار متزايدة بشكل كبير؛ الصدمات الإيجابية والسلبية في مجال الطاقة المتجددة لها تأثيرات متناقصة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في حين أن الصدمات الإيجابية أقوى الصدمات الإيجابية (السلبية) في الانفتاح التجاري لها تأثيرات متناقصة (متزايدة) على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

- دراسة (Ugur, Veli, Bilal, & Syed , 04 march2022) بعنوان تحليل دور عدم المساواة في الدخل والاستقرار السياسي في التدهور البيئي: أدلة من جنوب آسيا تبحث هذه الدراسة دور عدم المساواة في الدخل والاستقرار السياسي في التدهور البيئي في أربعة بلدان في جنوب آسيا (باكستان والهند وسريلانكا وبنغلاديش). ولهذا الغرض، تستخدم الدراسة مناهج بيانات اللوحة من الجيل الثاني على نموذج التأثيرات العشوائية من خلال الانحدار على السكان والثراء والتكنولوجيا. واستنادا إلى البيانات السنوية للفترة 2002–2016، تظهر النتائج أن النمو الاقتصادي، وعدم المساواة في الدخل، والتحضر، والتنمية المالية تزيد من البصمة البيئية، في حين يساعد الاستقرار السياسي واستخدام الطاقة المتجددة في الحد من التدهور البيئي. تشير نتائج اختبار السببية أيضًا إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحضر، والطاقة المتجددة، والنمو الاقتصادي، وعدم المساواة في الدخل إلى البصمة البيئية.
- دراسة (Tomiwa , Seyi , Solomon , Mehmet , & Karabo, 2022) بعنوان هل يساهم الاستقرار السياسي في الاستدامة البيئية؟ شهادة من الاقتصادات الأكثر استقرارا سياسيا حيث تقيم الدراسة تأثير المخاطر السياسية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الاقتصادات العشرة الأكثر استقرارًا سياسيًا (أستراليا وكندا وألمانيا وفنلندا والدنمارك والنرويج وهولندا ونيوزيلندا والسويد وسويسرا) من الربع الأول من عام 1991 والربع الرابع من عام 2019.يتم تطبيق نهج الانحدار الكمي ونهج السببية الكمية لاستكشاف هذه العلاقة. وتكشف نتائج على عمل المخاطر السياسية على تحسين الجودة البيئية في حالة النرويج والسويد وكندا وسويسرا. وعلاوة على ذلك، تعمل المخاطر السياسية

على تدهور نوعية البيئة في أستراليا وألمانيا والدنمرك، في حين كانت النتائج مختلطة بالنسبة لبقية البلدان.

- دراسة (Mohsin , et al., 2022) بعنوان التنويع واستقرار البنوك: دور عدم الاستقرار السياسي ومخاطر المناخ حيث تتناول الدراسة تأثير استراتيجيات التنويع المصرفي على الاستقرار المصرفي باستخدام عينة مكونة من 271 بنكًا عاملاً في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2009–2020. كما تقوم بتحليل كيفية تأثير عدم الاستقرار السياسي ومخاطر المناخ على العلاقة بين التنويع واستقرار البنوك. تظهر النتائج أن تأثير تعزيز التنويع المصرفي على الاستقرار مختلط. يؤدي تنويع دخل البنك وأصوله إلى تحسين استقرار البنك. وفي المقابل، يبدو أن فوائد التنويع تتدهور مع زيادة الأنشطة غير القائمة على الفائدة. بينما يؤثر عدم الاستقرار السياسي والمخاطر المناخية بشكل كبير على استقرار البنك ويقلل من فوائد استراتيجية التنويع التي ينتهجها البنك. علاوة على ذلك، فإن تأثير التنويع على استقرار البنوك يختلف بين البنوك بسبب اختلاف الحجم ومستويات القوة السوقية.



الفصل الأول:

الإطار النظري للاستقرار السياسي

تمهيد:

تعتبر الظاهرة السياسية من الظواهر التي تختلف تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية، إذ تتصف الأولى بالديناميكية والحركية والثانية بالسكون والجمود، يعتبر الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات، ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها.

ولعل من أبرز أنواع الاستقرار بالنسبة للمجتمعات هو الاستقرار السياسي وهاته الظاهرة كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها، ومن أبرز الصعوبات التي يواجهها مفهوم هاته الظاهرة عدم وجود مصطلح متفق عليه لتعريفه تعريفاً لغوياً محدداً ذلك أن معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة قد اكتفوا بتحديد كل من مؤشراتها الإيجابية والسلبية، بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار المجتمع دون تقديم تعريف محدد للمصطلح خاصة وأن هذه المؤشرات والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى.

وقد تتعارض وتتجاذب كل من المحددات والمؤشرات الإيجابية والسلبية لظاهرة الاستقرار فيما بينها داخل المجتمع، الأمر الذي يصعب معه تحديد الدوافع الحقيقية للظاهرة، ومن ثم الحكم على هذا المجتمع بالاستقرار من عدمه، ولهذا قمت بتقسيم هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: تحقيق الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي من المواضيع المهمة التي يهتم بها الباحثين، وذلك للدور المهم الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي للدول، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الاستقرار السياسي، اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي ومؤشراته.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

مفهوم الاستقرار

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية، وكلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقراراً، الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن. (علي بن هادية و اخرون، 1991، صفحة 47)

وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان أي القرار والثبات (منظور، 1981، الصفحات 3579-3580) ، فيقول المولى عز وجل في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمان الرحيم ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من «قرار أي ما لها من ثبات وقوله تعالى أيضا بعد بسم ا الله الرحمان الرحيم «يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار» بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة و منزل السكون و الاستقرار (سورة غافر الاية 39) . ويقول أيضاً في نفس السورة بعد بسم الله الرحمان الرحيم الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء .... أي أن الأرض قارة ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر، يستقرون فيها ويتمكنون من حرثها وغرسها، والبناء فوقها والإقامة فيها. (سورة غافر الاية 64) كما ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في قوله تعالى، بعد بسم الله الرحمان الرحيم «ولكم في الأرض متاع ومستقر إلى حين»، أي مسكن وقرار (سورة البقرة الاية 35)، وقوله بعد بسم الله الرحمان الرحيم «أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا». بمعنى المستقر، أي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها. (سورة النمل الاية 63)

وقال تعالى ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني». بمعنى أنه إذا استقر مكان الجبل ولم يتزلزل. (سورة الاعراف الاية143)

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والقرار في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الاستقرار، فالقاموس الفرنسي لاروس Larousse يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها، أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر. (dictionnaire larousse, 1982, p. 389)

أما الموسوعة البريطانية encyclopedia britanica فتُعرّفه بأنه " الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي" (HELEN, 1999, p. 727)

وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه آلان بال في قوله بأنه "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية. (احمد و سلامة ، 2005، صفحة 75)

كما يُعرف على أنه ظاهرة متغيرة نسبياً تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي وذلك للحفاظ على الشرعية. (احمد و سلامة ، 2005، الصفحات 75-76)

ويشير ريتشارد هيقوت Richard Higot إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر، بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته، وكتعليق على هذه الاتجاهات

الثلاثة يمكن القول أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير ووجهته، إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته.

أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها، وعليه فإن ريتشارد هيقوت يخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام. (الدين، 1981، صفحة 36)

أما لبست Lipest فإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي "هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية. معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي.

هذا وقد عرف هيروتز Hurwitz الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات وهياكل الحكم. (مسعد، 1988، صفحة 5)

وترى كارولينا كورفال أن "الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف"، وهذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام السياسي، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة

بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا القول أن النظام العام داخل الدولة مستقر. (مهيدات، 2006، صفحة 27)

أما حسين موسى الصفار فيرى أن " الاستقرار السياسي و الاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء والنزاع وتندلع بالتالي الحرب" وهذا يعني أنه تم التركيز في هذا التعريف على مفهوم جد مهم يجب توفره ليتحقق الاستقرار السياسي هو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار وحينما تختل هذه العلاقة يحدث الاستقرار أو الاضطراب، والتي تؤدي حتماً إلى مواجهات وصدام بين أفراد الشعب الواحد. (مهيدات، 2006، صفحة 28)

وهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة، وفريق آخر يرى بأنه " غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة ومتكررة (سواء على مستوى رئيس الحكومة، أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل سنة، بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته"، وهذا يعني أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته، ويتجه فريق آخر إلى القول بأن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة، وهذا يعني كذلك أن الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، والقيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات

المواطنين، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى. (مهيدات، 2006، صفحة 28)

يمكن أن نستخلص من كل هذه التعاريف أن الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاثف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد السواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله، وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة، وعلى النظام الاجتماعي العام، وهنا وفي هذه الحالة، وفي ظل هذه الوظائف يمكن الحديث عن حالة الاستقرار، لكن التساؤل الذي يطرح: كيف نظر الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي لهذا المفهوم؟

مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي.

ارتبط مفهوم الاستقرار في الفكر السياسي بصفة عامة والفكر السياسي الغربي بصفة خاصة ببعض القضايا الاجتماعية والسياسية مثل التمايز الطبقي أو التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وتوزيع الثروة داخل المجتمع وقضية الشرعية وغيرها. فتعرض بعض الباحثين في ظاهرة الاستقرار لقضية الصراع الاجتماعي، وكيف يمكنه أن يؤدي إلى حدوث تناحرات داخلية بين فئات المجتمع المختلفة سواء على الصعيد الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء، أو على المستوى العنصري حيث صراع الأعراق والقوميات المختلفة، أو على مستوى الأديان والعقيدة بين أهل الطوائف والمذاهب الدينية المختلفة، وهنا قد تعجز السلطة السياسية عن تحقيق التوازن بين المصالح والفئات المتناحرة والمتصارعة وتفشل من ثمة في الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع واستقراره، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لشرعية النظام والحكم و استمراره.

والمؤكد أن المفكرين الغربيين لم يتفقوا على وضع تعريف واحد شامل و مانع لظاهرة الاستقرار السياسي، فالفكر السياسي الإغريقي قد اشتمل في هذا المجال على نظريتين، الأولى تقوم على فكرة الفيلسوف أفلاطون الذي ربط الاستقرار السياسي بالقدرة الإشباعية للنظام حيث انطلق من نشأة الدولة وحاجة الأفراد إلى التعاون وإقامة علاقات متبادلة فيما بينهم، واعتماد كل منهم

على الآخر في مجالات معينة، وهو ما ينشأ علاقات اجتماعية تستوجب ظهور سلطة سياسية تعمل على تنظيم هذه العلاقات، وإشباع حاجاتهم الأساسية، وأكد على أن وجود الاستقرار يعكس وجود دولة قوية قادرة على إتمام مهامها الأساسية، وهو ما يدل على وجود ترابط ووحدة المجتمع وأفراده، لذا يجب على الدولة الحرص على تحقيق الوحدة وتجسيدها واجتناب الانقسامات الطبقية داخل المجتمع لأنها تعود عليها سلبا، كما ربط بين الاستقرار والمجتمع وبين تحقيق الأمن والرفاهية للمواطنين حيث أكد على أن وجودهما في المجتمع يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي، والعكس صحيح، وتوصل إلى فكرة أهمية الاستقرار في المناخ الملائم لزيادة القدرة الإشباعية للنظام السياسي، لأنه إذا لم يتوافر الاستقرار السياسي فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالمهام الأساسية المبررة لنشأتها . (الدين، 1981، صفحة 13)

أما أرسطو فقد ركز على مدى تأثير التفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع على الاستقرار السياسي، إذ ذهب إلى أن تفشي اللامساواة الاقتصادية والتفاوت الكبير وعدم التوزيع العادل للثروة والمكانة والامتيازات تعتبر من أهم أسباب الثورة عدم الاستقرار داخل المجتمع، فالذين لا يملكون امتيازات خاصة يسعون للحصول على المساواة مع الذين يتمتعون بهذه الامتيازات كما أن الفئة المتميزة بدورها تسعى إلى الحفاظ على تميزها، مما يؤدي إلى إيجاد بذور الانشقاق والخلاف والصراع داخل الدولة ويقود إلى عدم الاستقرار السياسي.

وبناءا على ذلك فقد ذهب أرسطو إلى فكرة أن أفضل نظام حكم في رأيه هو ذلك النظام الذي يتسم بوجود طبقة وسطى قوية ومؤثرة مما يضفي التوازن والاستقرار، لا لشيء سوى لأن الطبقة الوسطى ستقوم بإيجاد التوازن والتوافق بين الأغنياء والفقراء وتجعلهم لا يقفون موقف المجابهة والعداء وتجنب أخطار عدم الاستقرار السياسي، وهي الفكرة التي تبناها العديد من المفكرين، أي الربط بين الاستقرار السياسي وقضية المساواة في توزيع الثروة داخل المجتمع، كان أبرزهم

ريمون أرون الذي يرى أن استقرار الطبقة الحاكمة يتوقف على قدرتها على توزيع الثروات الاجتماعية توزيعا عادلا يقضي على الاستغلال الطبقي ويحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتتشابه هذه الأفكار مع فكر كارل ماركس الذي أكد على علاقة الاستقرار بقدرة الدولة على حماية المصالح الاقتصادية، إذ يرى بأن صراع الطبقات يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع، وهو ظاهرة طبيعية مترتبة على صراع الطبقات ورأى أن هذه الحالة ستظل قائمة إلى أن ينتقل المجتمع إلى مرحلة الشيوعية، حيث يزول التفاوت بين الطبقات وتنعدم الملكية ويتغير مفهوم السياسة والحكومة ويتحقق بالتالي الاستقرار. (الدين، 1981، صفحة 15)

كما أشار أيضاً إلى قضية هامة وثيقة الصلة بالاستقرار السياسي، هي مسؤولية الدولة عن وجود حالة عدم الاستقرار، فالهدف الرئيسي والأساسي لجميع التنظيمات السياسية والاقتصادية والدينية في رأيه هو حماية المصالح الاقتصادية والحفاظ عليها، وأن أي نظام حكم يهدف إلى حماية مصالح طبقة معينة مرتبطة به، ففي كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي توجد طبقة حاكمة تحتكر مصادر الثروة في المجتمع، مما يمكنها من السيطرة على المجتمع بأكمله، ولكن هذه الطبقة الحاكمة تتسم بعدم الاستقرار فبمرور الوقت تكتشف مصادر أخرى للثروة، وتسيطر عليها طبقة جديدة تقف موقف المنافسة والمناوأة للطبقة الحاكمة وتتحداها وتصبح هي الطبقة الحاكمة الجديدة، وهكذا تستمر العملية حتى تنتهي كل التناقضات الطبقية المستندة إلى التفاوت الاقتصادي و يتحقق الاستقرار السياسي .

أما ميكيافيلي فقد ميز بين الاستقرار الطبيعي والاستقرار السلطوي، بحيث تدور فكرته عن مفهوم الاستقرار السياسي حول الأسلوب المتبع من قبل السلطة السياسية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع ، بمعنى أنه يمكن أن ينشأ ويتحقق نتيجة لإحداث التوازن بين المصالح المتعارضة داخل المجتمع، كما يمكن أن يكون ناتجاً عن سياسة العنف والقهر التي تلجأ إليها السلطة السياسية لتحقيق هدف الاستقرار، ويرى أن هذا الأخير يكون طبيعياً في حالة وجود

مجتمع متماسك متوازن، ما يمكن اعتباره مؤشراً على صحة المجتمع واستقراره وفي غياب هذا التوازن تتفاقم الصراعات، وتتأزم الأوضاع داخل المجتمع، ويكون ذلك مؤشراً على عدم استقراره ، هذا وقد حذر من اللجوء إلى العنف السياسي أو الحكومي، والاضطهاد والاستبداد، كأسلوب لتحقيق الاستقرار، وأشار إلى استخدامه لكن عندما تستدعي الحاجة إليه ودون مبالغة. بينما اتخذ توماس هوبز موقفاً مخالفاً لميكيافيلي في هذا الشأن إذ كان من أشد المدافعين عن السلطة المطلقة للحاكم، بحيث يرى بأن هذه الأخيرة هي من صفات الحاكم والتي يجب أن يتصف بها، وبالتالي وجوب خضوع أفراد المجتمع للسلطة، وهي السبب في توفر الأمن والاستقرار في المجتمع، ويرى أن البديل لوجودهما هو حالة الفوضى الشاملة، والتي أطلق عليها مصطلح حرب الجميع ضد الجميع، كما أكد على وجوب امتلاك الحاكم أدوات أو وسائل القهر وأن يكون قادراً على استخدامها لتحقيق الاستقرار، لأن خوف الأفراد من الجزاء يكون دافع لطاعة الحاكم والخضوع للقانون.

هذا وقد ربط القديس توماس الأكويني والذي ينتمي إلى فكر العصور الوسطى بين وحدة المجتمع واستقراره وبين تحقيق رفاهية المواطنين وأمنهم، فحسب رأيه فإن رخاء المجتمع ورفاهيته يتأثران ويرتبطان بوحدته الداخلية، وبوجود حالة من الاستقرار السياسي، وهكذا فقد توصل إلى أهمية الاستقرار السياسي في تهيئة المناخ الملائم لزيادة المقدرة الاشباعية للنظام السياسي. (علي، 2009، الصفحات 38-39)

ومن خلال كل ما سبق ذكره يمكن استخلاص عدة نقاط هي كالآتي:

- وجود علاقات وثيقة بين الاستقرار السياسي وبين السياسيات الاقتصادية (سياسيات إشباعيه للنظام).
- الربط بين الاستقرار السياسي وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع والتفاوت في التوزيع الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار.

- يؤدي التفاوت الاقتصادي الحاد داخل المجتمع إلى إثارة مشاعر عدم الرضا، ومن شأنه أن يمهد الطريق نحو عدم الاستقرار السياسي.
- وجود نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى وجود استقرار طبيعي، بينما في حالة غياب التوازن فإن الخلافات والانقسامات سوف تتفاقم، وهذا مؤشر على وجود حالة من عدم الاستقرار.
- تمتع الحاكم بالشرعية، بمعنى تقبل المواطنين لحكمه، وخضوعهم له اختيارياً، يعتبر من الدعائم العامة للاستقرار السياسي.
- يمكن أن يكون الاستقرار طبيعياً كما يمكن أن يكون مصطنعاً أو سلطوياً.

ومما سبق يتضح لنا أن الاستقرار السياسي لا يعني قدرة النظام على المحافظة على استمرارية الأوضاع القائمة فحسب، وإنما يعني قدرته على إدارة العملية الاجتماعية " بمعناها الشامل" بطريقة ايجابية تكفل دعم العلاقات الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي سواء على مستوى النخبة أو على مستوى عامة الشعب.

مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي العربي: (علي، 2009، صفحة 34)

من أشهر الفلاسفة العرب الذين بحثوا في ظاهرة الاستقرار السياسي، نجد الفيلسوف ابن سينا، الذي انطلق في تحديد المفهوم من الفكرة المستمدة من حكمة الله عز وجل في خلقه، إذ خلق المولى الناس درجات يختلفون في الصفات والقدرات والأرزاق، بل وأن هذا الاختلاف هو سبب استمرار البشرية، وبالتالي يعتبره ابن سينا مقوماً من مقومات الاستقرار في المجتمع، ويقدم تفسيراً لذلك بأن الناس لو كانوا كلهم أقوياء وأغنياء لتنازعوا على الحكم والسلطان إلى درجة الفناء، كما أنهم لو تساووا في الفقر والتواضع لما استطاع أحد منهم أن يساعد الآخر على البقاء، ويكون مصيرهم أيضاً الزوال ويؤكد ابن سينا من ناحية أخرى أن الله عز وجل قد

خلق الناس متساوين في الحقوق والواجبات على الرغم من اختلاف قدراتهم وإمكانياتهم المادية، كما يؤكد على أهمية وجود القائد العادل في المجتمع المستقر، إلى جانب الصفات الأخرى التي يجب أن يتمتع بها كالشجاعة والعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو في ذلك يتفق مع فكر الفيلسوف الفارابي، وإن كان هذا الأخير يضع شروطاً للإمامة هي أقرب إلى الفضيلة منها إلى صفات البشر.

أما الإمام الغزالي فقد ربط بين استقرار المجتمع وقوة الحاكم، وهو في ذلك يتفق مع بعض الفلاسفة الغربيين لكنه يختلف معهم في حصره قوة الحاكم في أهليته وشرعيته الدينية كإمام وليس في امتلاك أدوات القهر والاعتماد عليها في حفظ أمن واستقرار المجتمع، ومن ثم فإنه يرى أن الطاعة يجب أن تتبع من اقتناع المحكومين أو الرعية بقدرة الحاكم على تسيير شؤون البلاد بما يكفل ويحقق المصلحة العامة وليس لأنه يملك القوة والنفوذ اللذين يفرضان طاعته على المحكومين.

بينما تناول عبد الرحمان ابن خلدون مفهوم الاستقرار السياسي من خلال فكرة العصبية التي تقوم عليها معظم نظرياته عن المجتمع والحكم ، وذلك باعتبار أن السلطة السياسية يجب أن تتوفر على ركنين أساسيين هما الكيان السياسي، والحاكم ، وأن العصبية هي الأساس في اختيار الحاكم للسلطة السياسية لأنها عبارة عن مجموعة الناس تجمع بينهم روابط الدم والقرابة، تختار من بينها القائد القوي وترشحه لتولي الحكم وتمنحه رضاها وتأييدها، وهو ما يحمل في مضمونه استقامة المجتمع واستقراره، لكنه على الرغم من أهمية قوة العصبية في التعبير عن قوة ووحدة المجتمع، إلا أنها قد تتسبب في حدوث صراعات داخل المجتمع نتيجة تنافس العصبيات فيما بينها للوصول إلى السلطة التي تمثل لهم القوة والنفوذ.

المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي (كريم، 2004، الصفحات 50-51)

نظراً للاختلافات الكبيرة التي ظهرت بين المفكرين السياسيين حول تحديد ووضع تعريف موحد

للاستقرار السياسي اختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى مفكر آخر، وهو ما أدى إلى ظهور أربع مدارس في دراستها هي:المدرسة السلوكية المدرسة النظمية، المدرسة البنائية الوظيفية والمدرسة الأدائية، حيث كل منها تتبع مفهوم معينا للاستقرار السياسي وهي:

أ. المدرسة السلوكية

يتجه أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم كل من تيدجير ورودولف راميل وفيرابند ودومياك وهنري لابوريت إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوك مثل الحرمان الاقتصادي والاضطهاد الديني والسياسي.

وبناءاً على ذلك فإن النظام السياسي المستقر حسب هذا الاتجاه هو ذلك النظام الذي لا يشهد أي مظهر من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات واضطرابات وانقلابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية، وهو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، الذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال عنف، وهذا كله يعني أن الاستقرار السياسي معناه غياب العنف السياسي، الذي يعرفه أنصار هذه المدرسة السلوكية تعريفاً إجرائيا، في قولهم بأنه مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية، كما اهتم روادها أيضاً بالعوامل النفسية والاجتماعية الكامنة وراء هذا السلوك. (كريم، 2004، الصفحات 50-51)

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة، أنها تعتمد في تعريف الاستقرار السياسي على عامل سلبي عندما تجعله مرادفا لغياب العنف السياسي، كما أنها تركز على أحد جوانب الظاهرة الإستقرارية وهو السلوك السياسي وتحمل جوانب أخرى هامة، وعليه فإنها لا تصلح لقياس وتفسير الظاهرة الاستقرارية إلا من بعد واحد فقط، فهي تحمل الأبعاد الأخرى، مما يجعل قياسها وتفسيرها منحصراً وضيقاً.

ب. المدرسة النظمية: (علي خ.، 2003، صفحة 29) من أبرز روادها كارل دويتش جيفري ريكورد، لوسيان باي ودافيد آستن، هذا الأخير الذي يعود إليه الفضل الكبير في ظهور البعد التنظيمي أو ما يعرف بتحليل النسق، والاستقرار السياسي حسب هذه المدرسة يكون مرادفاً ومساوياً لحفظ النظام والإبقاء عليه، لذلك فإنها تعتبر ذات نزعة محافظة كما أنها تنطوي على نوع من الانحياز القيمي، لأنها تعتبر أي تغيير يحدث في النظام هو بمثابة تحديداً له، ومؤشراً على عدم الاستقرار السياسي لذلك أدخل دافيد آستن تعديلاً جوهرياً على الأساس الفكري الذي تنطلق منه هذه المدرسة للتغلب على الانتقاد الأساسي الذي يوجه إليها، ووفقاً لهذا التعديل فإن الاستقرار لا يعني مجرد الإبقاء على الوضع القائم، بل يعني حفظ النظام داخل المجتمع، والقدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة والقدرة على ضبط التغير والتحكم فيه في نفس الوقت، لكن لا بد وأن تتم هذه التغيرات في إطار زمني معتدل ووفق تخطيط مسبق للمحافظة على توازن النظام.

فالمجتمع الساكن أو الجامد هو نمط مثالي لا يمكن أن يتحقق من الناحية الواقعية، وحتى المجتمعات التي تبدو كما لو كانت ساكنة تعرف هي الأخرى بعض التغيرات البطيئة التي يتم استيعابها والتكيف معها بشكل لا يكاد يكون ملحوظاً لكن في بعض الفترات من تاريخ المجتمع والإنسانية تكون التغيرات حادة وقاسية وبالتالي تتسم محاولات التكيف مع تلك التغيرات بالحدة وبالقسوة، وذلك لأن كل تغير يعني الانتقال من وضع مستقر ومألوف ومؤسسات قائمة، إلى وضع جديد وتوازن جديد ومؤسسات جديدة، وعندما تزداد حدة التغير وسرعته بدرجة تفوق قدرة المجتمع على التلائم والتكيف معها تنشأ حالة عدم الاستقرار، وهو ما يمكن التعبير عليه من خلال المعادلة التالية التي طرحها دافيد آستن:

- التغير > التكيف = عدم الاستقرار.
- التغير < التكيف = الاستقرار.

بمعنى أنه إذا كان التغير أكبر من التكيف، فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار، أما إذا كان التغير أقل من التكيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار. (علي خ.، 2003، صفحة 30) وهذا يعني أيضاً أن آستن في تعريفه للاستقرار السياسي يربط بين الاستقرار ودرجة التغير الاجتماعي وحدته في المجتمع، فهو يرى أن الاستقرار عادة ما يرتبط بنوع من التغير البطيء والذي لا يخلق اهتزازات سريعة و مفاجئة في العلاقات الاجتماعية ، بينما يؤدي التغيير السريع إلى ظهور عدد من أشكال عدم الاستقرار في المجتمع.

ج. المدرسة البنائية الوظيفية:

من روادها ريتشارد ،روز هارولد لا سويل، ماكس فيبر وإميل دوركايم، ولقد تناولت هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على الأبنية الحكومية، حيث أن النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع، ويتوقف استقرار النظام السياسي واستمراريته على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه ومواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو فرض أوضاع غير مقبولة على المجتمع. (القمودي، 2000، صفحة 119)

ويرى ريتشارد روز في هذا الشأن أنه يمكن التمييز بين الأبنية الحكومية من حيث درجة استقرارها على أساس قدرتها على إيجاد التقبل والإذعان لنظمها، وقدرتها على إيجاد الاتجاهات المؤيدة والمدعمة لها. (شلبي، 2015)

ولعل أبرز المؤشرات الهامة الدالة على ذلك، هي قدرة المؤسسات السياسية على التكيف والتأقلم مع التغيرات في البيئة المحيطة بها، والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات، ولم تسلم هذه المدرسة أيضا من النقد، بسبب تركيزها واعتمادها على بعد واحد في دراساتها، وهو البعد المؤسسي.

د. المدرسة الأدائية:

من أبرز روادها هي الأخرى، هاري ايكستين، فيرابند ليست وجوهان جالتونج، واعتمد على الربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي، ويرى أنصارها أن الأداء الحكومي ضروري في إيجابيته لإيجاد الاستقرار السياسي.

ويعتبر ايكستين من أبرز المعبرين عن فكر هذه المدرسة، إذ يرى أن الاستقرار السياسي ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تتحدد في خمسة أبعاد وهي:

- استمرارية الأبنية الحكومية لفترة طويلة من الزمن، أي عدم تغير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة، وعدم تعرضها للتغير المفاجئ.

- قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات ايجابية، وقدرتها على تنفيذها في المجتمع، لأن الفشل في تطبيقها يعتبر مؤشراً لزوالها.

- قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن، لأنه من حقها استخدام وسائل القهر كرادع لسلوك المواطنين وبالتالي توقيع العقوبات، وتنظيم الدفاع الوطني.
- قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي، وامتلاكها للأدوات التي تمكنها من تنفيذ هذه القرارات والتعليمات، وهو ما يوفر لها عنصري المصداقية والتأييد الشعبي أو بعبارة أدق، قدرتها على الاستجابة لمطالب الجماهير المتعلقة بالبرامج التنموية والقرارات المناسبة الصادرة عن النظام السياسي.

- قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها ونجاحها في توصيل المطالب الشعبية إلى القيادة السياسية.

ويخلص أصحاب هذه المدرسة من جملة المعايير السابقة إلى أن نجاح السياسات الحكومية يعتبر من الدعامات الرئيسية لشرعية النظام السياسي، وتأكيد الولاء الشعبي وغياب

مظاهر العنف ضد المواطنين وهو ما يعني في النهاية حالة من الاستقرار المنشود داخل المجتمع. (القمودي، 2000، صفحة 118)

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي: (القمودي، 2000، صفحة 138)

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن الاستقرار السياسي يعد من المفاهيم التي تتسم بالتعقيد والغموض، ويعتبر من الظواهر النسبية التي لا تخضع للحكم المطلق، ويظهر ذلك في تنوع واختلاف المقومات التي تحدثها والمؤشرات المصاحبة لها، فضلاً عن البيئة الخاصة بكل مجتمع وتركيبته الثقافية والسياسية والاجتماعية.

ولقد تعددت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة وتنوعت نظراً لاختلاف درجتها من بلد لآخر من جهة ولما يتسم به من النسبية من مجتمع إلى آخر، وهناك من الباحثين من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف له، أي عن طريق دراسة ظاهرة اللااستقرار السياسي، وذلك لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول من تدهور للمؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي، وعدم القدرة على مجابهة النزاعات الداخلية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وغيرها، فيجد الباحث نفسه يحلل أسباب عدم الاستقرار السياسي أكثر مما يعطي تفسيراً لطبيعة الاستقرار السياسي، والصنف الثاني يبحث في هذه الظاهرة، وذلك بحصرها في إطار بحثي معين من خلال تجربة معينة في دولة ما، وهذا ما طرح العديد من الاختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي كل هذا طرح العديد من الاختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، وفيما يلي عرض لأهمها، والتي تتفق عليها معظم الدراسات.

نمط انتقال السلطة في الدولة:

تعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيمات السياسية، أو في الاثنين معاً.

والمقصود بعملية انتقال السلطة هو تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف من طبقاً لنوع النظام السياسي القائم والأساليب الدستورية المتبعة أو طبقاً للأسلوب الذي يتم التغيير من خلاله، ويرى بعض المحللين أن النظم الوراثية التي تنتقل فيها السلطة على أساس القرابة تتمتع بدرجة من الاستقرار السياسي بالمقارنة ببعض الأنظمة الأخرى التي تشهد ظاهرة الصراع على السلطة والحكم، الأمر الذي ينعكس بدوره على وضع الاستقرار بالبلاد.

والمؤكد أنه إذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لعدم الاستقرار السياسي.

تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير الإنجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم ويقصد بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم في المجالس النيابية والمحلية لاتخاذ القرارات المناسبة لحل مشكلات المجتمع مثل الإسكان والتعليم والبيئة وغيرها والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي تلك الحالة التي يتوافر فيها للأفراد فرصة التعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية، حيث تعتبر الممارسة الفعلية للديمقراطية وإتاحة الفرصة للجماهير لمشاركة السلطة في تسيير شؤون المجتمع وحل مشاكله من مؤشرات الاستقرار السياسي.

شرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

حيث تعتبر قوة النظام السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأي نظام، لأن ذلك يعد دليلاً على قوة الدولة وعلى قدرتها على الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه، كما يكسب النظام السياسي الشرعية مما يساهم في تدعيم استقراره السياسي، وتعتبر الشرعية من أكثر المفاهيم ارتباطاً بظاهرة الاستقرار السياسي، ففي الوقت الذي يمكن اعتبارها أحد المقومات الرئيسية التي يعتمد عليها النظام السياسي في تحقيق استقراره، يعتبر هذا الأخير بدوره مصدراً من مصادر شرعية هذا النظام ودليلاً على استمرارية السلطة السياسية.

فالنظام السياسي الذي يتمتع بالولاء والطاعة دون أن يمارس أساليب القوة والقهر هو نظام أقرب إلى الاستقرار السياسي والشرعية، وذلك على عكس النظام السياسي الذي يلجأ في كل مرة إلى استخدام وسائل القهر والاستبداد من أجل الحصول على التأييد الشعبي، فهو بذلك يفقد شرعيته السياسية ويمنح الفرصة لانتشار العنف بين السلطة والشعب، ويسود بالتالي مناخ من عدم الاستقرار والفوضى يؤديان في النهاية إلى سقوط وانهيار النظام الحاكم. (القمودي، 2000، الصفحات 140-141)

غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات:

حيث يعتبر العنف هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، ذلك أنه يعني الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى، بالآخرين فلطالما ارتبطت ظاهرة الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات بعدة مؤشرات سلبية تدور حول ظاهرة العنف، مثل الحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية والثورات، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الفوضى وانهيار شرعية النظام السياسي وكلها مؤشرات واضحة على فقدان الاستقرار والأمان داخل الدولة.

الثبات في مناصب القيادات السياسية:

تعتبر القيادة السياسية على النظام السياسي، وبقاؤها في منصبها لفترة طويلة من الزمن دليل على تمتعها بالتأييد الشعبي وبقبوله لها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً لظاهرة الاستقرار السياسي

داخل النظام وداخل الدولة، ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من المحددات كشكل النظام السياسي والقدرات الشخصية للقيادة السياسية واستمرارية المؤسسات الحكومية والأجهزة التنفيذية داخل النظام، ويُعتبر التغيير المتلاحق والمتواصل في المناصب القيادية أحد المؤشرات الهامة لعدم استقرار شؤون الحكم والإدارة بالدولة.

الاستقرار البرلماني:

باعتبار أن البرلمان هو ممثل الشعب، فإنه يستمد شرعيته من هذا الأخير، وبالتالي فإذا تم حله قبل استيفاء المدة القانونية، أو استقال عضو من الأعضاء، أو أسقطت عضويته، فإن ذلك يعتبر مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار، واستقرار البرلمان وثبات أعضاءه دليل صريح للاستقرار السياسي بالدولة.

عدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية:

يعد مؤشراً للاستقرار السياسي، حيث أن نمط التأثير المباشر والصريح للعسكريين والذي يأخذ شكل الانقلابات العسكرية هو السائد غالباً في البلدان المتخلفة نتيجة لوجود حالة من الفراغ السياسي في المجتمع، مصحوبة بضعف السلطة المدنية وعدم استقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتردي الأوضاع الاجتماعية.

السيادة:

وتظهر من خلال قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وقدرته على ضبط الأمن الداخلي، ومن جهة أخرى القدرة على التصدي للأخطار الخارجية سواء كان ذلك غزواً استعمارياً عسكرياً مباشراً، أو تدخلاً خارجياً غير مباشر أو هجمات إرهابية منفردة تكون من خارج الوطن وغيرها من التدخلات التي تضع استقرار الدولة على المحك.

تجانس الثقافة السياسية:

يوجد في أي نظام سياسي نوعين من الثقافة السياسية على الأقل، هما الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير، وتتضمن الثقافة السياسية للنخبة الاتجاهات والمشاعر والنماذج السلوكية الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي، أما الثقافة السياسية للجماهير، فهي تتكون من اتجاهات ومشاعر ومواقف الجماهير من العملية السياسية أي أنها خاصة بأولئك الذين لا يستطيعون التحكم الفعال في مخرجات النظام، وفي عديد من الدول قد لا توجد ثقافة سياسية مشتركة للجماهير وإنما توجد العديد من الثقافات السياسية الفرعية والتي تختلف وفقا للدين أو الفئة الاجتماعية أو الإقليم و غيرها، ويثير ذلك ما يعرف بأزمة التكامل، وإذا كانت هناك تناقضات حادة بين الثقافات السياسية الفرعية للجماهير وبين الثقافات السياسية للنخبة فإن ذلك يكون مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي، حيث أن معالجة الانقسامات الطائفية والحزبية والقبلية والطبقية داخل المجتمع من شأنه تدعيم الاستقرار السياسي، فكلما انخفضت نسبة الصراعات بين الطوائف والأحزاب و الطبقات المختلفة كلما أدى ذلك إلى التكامل القومي ووحدة الولاء الوطني، وكان ذلك مؤشرا على الاستقرار السياسي.

نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد المؤشرات العامة من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات بمختلف أنواعها، و يعتبر في نفس الوقت أحد دعائمه الرئيسية، فحينما يكون النظام السياسي مستقراً فإنه سيوجه سياساته الاقتصادية وطاقاته الوطنية نحو أهداف التنمية والبناء والتشييد، ويساهم بالتالي كل من الدولة والقطاعين الخاص والعام في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة لإنعاش السوق الداخلية ويصبح ذلك مؤشراً لاستقرار المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسات والبرامج التنموية التي تتبناها الدولة لرفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد تخلق نوعاً من الطمأنينة والقبول والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي والسياسات الحكومية، الأمر الذي يطغى على بعض المؤشرات السلبية الأخرى داخل المجتمع.

المبحث الثاني: تحقيق الاستقرار السياسي

الأكيد أن الاستقرار السياسي لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع العين الساهرة التي لا تنام والتي تحافظ على أمن واستقرار البلاد، فالاستقرار لا يتحقق بالقمع والقتل، بل هو حركة من التفاعل بين المكونات المختلفة للمجتمع وبين النظام السياسي، كذا يتوقف استقرار أي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية، الثقافية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام، ولذلك فإن هناك عوامل أو متطلبات تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسي.

المطلب الأول: متطلبات الاستقرار السياسي

أولا: المتطلبات الفكرية الثقافية

إن من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار. (مالك و محمود، 1993، صفحة 7)

حيث يرى محمد الغزالي أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وهو ما أكد عليه الماوردي حيث يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية، في حين يربط ألموند بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها مستقرة وموحدة تعبر في الديمقراطية الأنجلوساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية عن هوية وطنية موحدة (شلبي، 2015، صفحة 294).

لذلك فإن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي

فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء (محمد ، 2008، صفحة 184).

لكن هذا الرأي حسب وجهة نظر الباحث لا يمكن اعتماده بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها وأيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراف والأديان، لكن فعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي مع استمرار استراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية.

وعليه فإذا كان هناك اتجاه يرى أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات مما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي فإنه يوجد اتجاه آخر يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي ويفسرون ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلا كونها تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرارا سياسيا لا تضاهيها به أي دولة في العالم وينطبق الحال على دول ككندا، أستراليا أو بريطانيا وإن كانت النسب أقل من سويسرا، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول له دور أساسي في استقرارها إذن فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزءا فعالا من النظام الاجتماعي الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط، وإذا يتحقق استقرار النظام واستقرار الحكم. (مسعد، 1988، صفحة 08)

ثانيا: المتطلبات السياسية

من المتطلبات الأساسية أيضا لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة، أي واستقلالا لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته

واستقلت وجود تخصص وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة، اقتصادية اجتماعية ثقافية إعلامية ... إلخ تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى. (شلبي، 2015، صفحة 249)

كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسيات وتنفيذه (شلبي، 2015، صفحة 252)، ويذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد.

ويترتب على هذا التحديد أن الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضا إلى استقرار المجتمع بالكامل مادام هذا المفهوم راجعا إلى واقع الرضا الفعلي وليس إلى الإكراه، فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والقسر والإكراه ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر إنسانية لقواعد الإكراه أو الإجبار المادي والمعنوي التي يتم استخدامها لتسيير عملية الحكم فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر، والتي بدونها، وكما يقول Max Weber ماكس فيبر بأنه يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة. (ناجي، 2007، صفحة 131)

وعليه فإن هناك توافقا واسعا على القول بأن لا استقرار لأي نظام أو سلطة من دون توافر عنصر الشرعية، فمن دون توافرها يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على الانفتاح على التمع وعلى إشراكه في العملية السياسية، إذن فهذه الشرعية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي.

ومن جهة أخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة أو كما يعرفها لوسيان باي بأنها تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية وهي

تعني بحسب صاموئيل هنتنغتون ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال. (ثامر كامل، 2004، صفحة 181)

وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة، ولا تقف أهميتها عند ذلك بل لكونها تشكل إطارا للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي، وانطلاقا من ذلك يربط هنتنغتون بينها وبين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار. (ناجي، 2007، صفحة 122)

واستنادا إلى ذلك فإن استقرار أن نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية، بعبارة أخرى إن الاستقرار السياسي في التمع يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المؤسسة من ناحية أخرى، فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية السياسية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار السياسي أوفر والعكس نقيض ذلك باعتبار أن المؤسسة السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية قومية تتضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الانجاز وتنمية بني متخصصة والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة. (طاشمة، 2001، صفحة 54)

إذن فالحفاظ على الاستقرار السياسي يتطلب الملازمة بين درجة المشاركة السياسية ودرجة المؤسسة السياسية، بمعنى كلما زادت درجة المشاركة السياسية فإن درجة التركيب والاستقلال الذاتي والتكيف والترابط للمؤسسات السياسية ينبغي أن تزيد بدرجة مماثلة، ومن هنا فإن وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توزيع نطاقها من حيث

عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة وتوافر المؤسسات المتمايزة يعني تحقيق مستوى عال من التكيف والاستقرار والنمو للنظام السياسي.

أخيرا واستنادا إلى نظرية تحليل النظم فإنّ الاستقرار السياسي يشير على قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل وهو ما لا يتم إلا إذا قامت أبنيته المختلفة بوظائفها على أحسن وجه ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية، ويتوقف ذلك على قدرة التنشئة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة، والنظام العام لدى أفراد المجتمع وزيادة حماسهم للمشاركة في حياة الأحزاب السياسية وتطوير فعاليتها في إطار آليات النظام، وهذا ما يدعم الاستقرار السياسي في المجتمع. (ثامر كامل، 2004، صفحة 126)

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

ونقصد بالمتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية (الداخلية) أو الدولية على حد سواء. وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع. (طاشمة، 2001، صفحة 55)

ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول أن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس.

وعليه فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرارا والعكس صحيح، وإلى جانب المتطلبات الاقتصادية هناك المتطلبات الاجتماعية، وتعني هذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره على، وتعتمد هذه القدرة، أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام فكرة الإكراه المادي، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية أيضا الأشخاص والممتلكات، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون السلمي بينهما، وإذا كان استقرار أي نظام سياسي يتوقف على المتطلبات التي تم التطرق إليها فإنه تجدر الإشارة إلى أن هناك نواقض وعراقيل تحول دون حدوث استقرار سياسي، إذن فالاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي بيئته الاجتماعية ذلك من خلال تحقيق أربعة أبعاد: (محفوظ، 2002، صفحة 128)

- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع.
- أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.
- أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.
- أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها.

المطلب الثاني: معيقات الاستقرار السياسي

إذا كان الاستقرار السياسي هدف أصيل لكل نظم الحكم في الحقبات التاريخية السابقة، فإنه أضحى بمثابة هدف ضروري ومطلب ملح في عالمنا المعاصر، بل أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي و الدولي ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي والاستقرار الدولي (الاقداحي، 2009، صفحة 19) ، إلا أنه

هناك مجموعة من العوامل المهددة والمعيقات التي تحول دون استتباب هذا الاستقرار السياسي المنشود.

أولا: العوامل المهددة للاستقرار السياسي (حسن، 1990، الصفحات 68-69)

نحن عندما نتحدث عن معيقات الاستقرار السياسي نحن بالضرورة نتحدث عن عدم الاستقرار السياسي الذي يشير إلى فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام القائم من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحولات ونتائجها.

إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته، وذلك يظهر جليا من خلال وجود علاقة وثيقة بين عدة متغيرات وظاهرة الاستقرار السياسي، إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة، فقد تكون هذه المتغيرات في حد ذاتها مصدرا للاستقرار السياسي، كما يمكن أن تكون سببا لعدم الاستقرار السياسي، ويمكن القول أن هذه المتغيرات في ظل ظروف وأوضاع معينة قد تكون عوامل تدعيم الاستقرار والحفاظ عليه، كما أنها يمكن أن تكون في ظروف أخرى عاملا من عوامل عدم الاستقرار، لذلك فإننا عندما ننتقل الحديث عن أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نجد أنفسنا أمام مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتضافر جميعها في إبراز هذه الظاهرة واستمرارها في العديد من المجتمعات ولتفسير وتدعيم ذلك سنستعين بمنهج التحليل النظمي لأن من أحد الاهتمامات الأساسية لهذا المنهج تتمثل في تفسير كيف يحافظ النظام السياسي على وجوده عبر الزمن، وهنا يمكن التركيز على أساليب استقرار (المتطلبات) أو عدم استقرار النظام السياسي (العراقيل)، ذلك أن كل نظام سياسي يواجه مطالب وتمديدات وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمراره ووجوده. فالنظام السياسي يصاب بحالة من الخلل بسبب ضعف أحد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورغباته مما يؤدي إلى تناقص شرعيته هذه الشرعية التي تفترض وجود اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطات الحاكمة من أداء الوظائف

الموكلة إليها، وفي حالة عدم وجود هذا التوافق فإن الرأي يختلف ويظهر التباعد وعدم الانسجام، وهذا ما يدل على وجود حالة من عدم الرضا وعدم الاستقرار في المجتمع.

كما أن عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، ويتعرض النظام إلى الاختلال ويعجز عن جلب المساندة والموارد والدعم الضروري لبقائه واستمراره.

إذ كثيرا ما يأتي فقدان أو ضعف شرعية النظام وانحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها أي عدم قدرتها على إدارة وتحقيق وظائف النظام وهذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطنين بالسلطة ما يجعل استقرار النظام السياسي الشرعي في خطر، إلى جانب ذلك يمكن أن يختل الاستقرار السياسي بسبب تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسات النظام القمعية، أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيف قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام (حسين، 2007، صفحة 1990)، حيث أن ممارسة القمع هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي، حسب رأي نيفين عبد المنعم مسعد، وبرأيها أيضا أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبيا، فإن ذلك لن يستمر على المدى البعيد، لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي.

من جهة أخرى فإن من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط وعدم الرضا والغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي، حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره، وقد ربط الباحث العربي الدكتور فاروق يوسف بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، وهو يعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات، في معنى أن أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي، إما لأن الموارد المتاحة لهم غير كافية أو

لأن ما يتاح لغيرهم من الموارد لا يتاح لهم، فسوء توزيع الموارد (عدم العدالة في التوزيع) قد يكون من شأنه في كثير من الأحيان أن يمثل تهديدا للاستقرار السياسي داخل المجتمع.

ويرى عبد الله خليفة أن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقرارها هي: (احمد و سلامة ، 2005، صفحة 76)

- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء المؤسسي.
- عدد الإضرابات العامة.
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف الداخلي.

أما مؤشرات الصراع الخارجي والتي تساهم في عدم استقرار الدولة هي:

- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدول.
- عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجة للدولة.
- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.
- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها.
- عدد المرات التي صدرت فيها تحديدات ضد الدولة.
- عدد المرات التي التجأ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا.
- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.

- عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب .
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة.

ويرى عبد الرحمن خليفة أن كل هذه المؤشرات تقود إلى نتيجتين تعدان المؤشرين الأساسين لحالة عدم الاستقرار السياسي وهما التغيرات الوزارية المتوالية والسريعة، والتغيرات في النظام نفسه بسبب الانقلابات العسكرية. (احمد و سلامة ، 2005، صفحة 79)

المطلب الثالث: الفرق بين الاستقرار والعنف السياسي (ابراهيم، 1999، صفحة 52)

وقد ذهبت بعض الدراسات الكمية التي تناولت موضوع العنف السياسي على الخلط بين مفهومي العنف السياسي باعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، وبذلك أصبح المفهومان مترادفين، وعلى الجانب الآخر أصبح الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي، ومن خلال استعراض العديد من تعريفات مفهوم عدم الاستقرار السياسي خلص احد الباحثين إلى انه : وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي، وبذلك تتمثل عناصر الاستقرار السياسي في اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي وعدم احترام القواعد الدستورية، وتناقص أو انهيار شرعية المؤسسات النظام.

من جهة أخرى تأتي دراسة" الان ريتشاردز "Alan Richards وضمن المعالجات الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي بعنوان " الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط" وهي تعكس الوثيقة بين مجالي الاقتصاد والسياسة في تحليل الظواهر الاجتماعية، فهو يقول بان عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ليس حدثا عرضا وإنما هو "ظاهرة مزمنة "بمعنى أنها استمرت بشكل مطرد وإن اختلفت أشكالها عبر فترة ممتدة من الزمان، مما يدفع البحث في العوامل الهيكلية أو البنائية التي تساعد على تفسير هذه الظاهرة، بعبارة أخرى فإنّ اطراد ظاهرة ما يجعل من الضروري تجاوز الأسباب او العوامل المتعلقة بالبناء الاجتماعي

والمتصلة بتلك الظواهر وفي هذا السياق فإنه بالنسبة للجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط يركز الآن ريتشاردز في دراسته على ثلاثة جذور هي:

البطالة وغياب الأمن الغذائي ونقص الأموال المتاحة للاستثمار، وهي كلها تصب في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وما يرتبط به من تدهور لمتوسط دخل الفرد. (عبد الله، 2001، صفحة 353)

ومن جهة أخرى وحسب رأي البعض هناك عوامل خارجية تسبب عدم الاستقرار السياسي من بينها التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول المستضعفة وفقا للتطورات الدولية، والذي يترتب عنه في معظم الأحيان إجراء تغييرات سياسية في أوضاع هذه الدول، فعلى سبيل المثال، تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تحديد الاستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف فوجود تدخلات خارجية مع وجود تناقضات داخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي، كما أن تغيرات البيئة الدولية مثل السباق نحو التسلح يساهم في عدم استقرار النظم المعتدلة، فتأخذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب بالانهيار بسبب ذلك.

والحقيقة أن هذه العوامل التي ذكرناها لا تصلح لأن تكون وحدها إطارا لتفسير ظواهر عدم الاستقرار السياسي والقول بذلك لا يعني على الإطلاق التقليل من شأن هذه المقومات ولكنه يعني أنه من الضروري وضعها في السياق الاجتماعي و التاريخي الأوسع بما يتضمنه من عوامل داخلية بنائية وذاتية وعوامل إقليمية ودولية، ورغم كل هذه العوامل والعراقيل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وغيرها من العوامل فإن ما يهمنا في هذه الدراسة هو ظاهرة الفساد السياسي التي أصبحت في كثير من الدول مشكلة تهدد الاستقرار السياسي فيها، فهي أحد أهم أسباب عدم الاستقرار ولا يظهر لنا ذلك إلا من خلال دراسة خصوصية طرح كل من مسألة الفساد والاستقرار في شمال إفريقيا كوحدة دراسة حتى تظهر لنا العلاقة التأثيرية بينهما.

خلاصة الفصل:

وتأسيساً على كل ما سبق ذكره، نقول أن الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد دول تتمتع بالاستقرار الكامل، فهناك درجات متفاوتة من الاستقرار وفقاً لعملية التفاعل بين المطالب والمساندة من جهة، والاستجابة للنظام من جهة ثانية، فالاستقرار قد يكون نتيجة ضعف المطالب وقوة المساندة من جهة أو نتيجة القدرة العالية للاستجابة في مقابل مطالب وتهديدات عالية ومساندة ضعيفة، والنظام يقوم في كل الحالات بالوظائف اللازمة لبقائه، بحيث يعتبر هدفاً أساسياً له يسعى للحفاظ عليه.

والاستقرار عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع ويقف عندها، ذلك أن الهدف العام لمختلف الأنظمة السياسية يتمثل في تحقيق المزيد من الانجاز أو التقدم وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار المرحلي، لأن الاستقرار من أهداف الشعوب، كما يعد هدفاً وليس واقعاً، فهو ليس مجرد وصف لوضع نموذجي أو قائم بل يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه، وهنا يمكن القول أنه من المهام الرئيسية للدولة، باعتبارها الجهاز الذي يقع عليه العبء في تحقيقه، لأنها تتمتع بالتفويض الاجتماعي للقيام بعملية التخصيص السلطوي للقيم والموارد في المجتمع ، ويعتبر تحقيقه عملية إيجابية تحمل معنى الضبط وتتضمن معاني التحكم والتوجيه والإرشاد للنشاطات الاجتماعية المختلفة، فالدولة هي محور النشاط الاجتماعي، وليس مجرد طرف محايد في هذا النشاط.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبيئة والمحيط

تمهيد:

قد جذب موضوع البيئة وتلوثها الاهتمام البالغ، وذلك منذ قديم العصور وإن تفاوتت نسبة ذلك الاهتمام أين بلغت ذروتها في ستينات القرن الماضي، وذلك يرجع لعوامل مختلفة وإن كان من أهمها تزايد نسبة عدد سكان العالم بوثيرة تبعتها الزامية رفع مستوى الإنتاج لتلبية احتياجاتهم، إلى جانب التسارع المخيف نحو التسلح، وهذا بالإضافة إلى التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وغيرها من الأسباب، وما نتج عنها من زيادة مهولة في نسب التلوث في العالم وأثاره السلبية التي باتت تهدد استمرارية الحياة على الكوكب بأسره.

ترتيبا على ذلك، نما الاهتمام بمشاكل البيئة في جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتزايدت في كل مكان من العالم شكاوى الناس من تلوث الهواء والغذاء والماء، فضلا عن المشاكل التي نجمت عن التزايد السكاني وسوء تخطيط المدن وما نجم عنها من مخلفات مقلقة مثل الضوضاء وتزايد مخلفات الإنسان المنزلية من نفايات صلبة وسائلة، إلى جانب المخلفات الصناعية الخطرة التي ضاعفت في حجم التلوث البيئيي، ولهذا قمت بتقسيم هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: ماهية البيئة.

المبحث الثاني: مشكل التلوث البيئي.

المبحث الاول: ماهية البيئة.

لقد تطرق لمفهوم البيئة وتعريفها العديد من الفقهاء، محاولين من ذلك إعطاء مفهوم واضح وجامع ومحدد لها، كما اهتمت بها التشريعات الوضعية والمواثيق الدولية، فسنحاول التوصل إلى تعريف واضح للبيئة وذلك بالبدء بالتعريفات اللغوية خاصة العربية، إلى جانب اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ثم الولوج إلى التعريف الاصطلاحي لها. كما سنتطرق الى أنواع البيئة وعناصرها بالإضافة إلى أهم المدارس الرائدة في هذا المجال.

المطلب الأول: تعريف البيئة

يعد مصطلح البيئة من المصطلحات التي لها صيت شائع في شتى العلوم والمجالات، وعليه من الواجب علينا التعرض إلى كل المفاهيم اللغوية والاصطلاحية لفهم تحليل هذا المصطلح.

أولا –التعريف بالبيئة لغويا:

1–تعريف البيئة في اللغة العربية: يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى (بوأ) وهو يشتق من الفعل الماضي (أباء) و (باء)، واسم البيئة ورد في لسان العرب: (باء) إلى الشيء يبوء بوء أي بمعنى نزل وأقام فيقال (بوأ الرمح نحوه) أي سدده من ناحيته وقابله به. (رستم، 2006، صفحة 07)

كما قال الجوهري: مباءة: منزل القوم في كل موضع وتبوأت منزلا، أي نزلته وبوأت للرجل منزلا وبوأته منزلا بمعنى أي هيأته ومكنت له فيه وهو بيئته.

كما أشار ابن منظور في معجم لسان العرب إلى المعنيين لكلمة تبوأ: (الشيخلي، 2009، صفحة 27)

الأول: اصطلح على المكان وتهيئته أما الثاني فيدل على النزول والإقامة. (البدري، 2013، صفحة 16)

إلا أنه في الحقيقة نجد أن هذه الكلمة استخدمت خدمة لمعاني كثيرة ومتنوعة منها الرجوع يقال: باء به وإليه، وباء عليه بمعنى احتمله واعترف به. وقوله تعالى: وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ

(القران الكريم، صفحة الاية 61) وتعني الإقرار والاعتراف والتحمل، وذلك من قوله صلى الله عليه وسلم في الدعاء: أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي أي الالتزام والرجوع والإقرار بالشيء أو بالفعل.

كما تعني النزل والإقامة فيقال: بوأ فلانا منزلا، وفي القرآن الكريم عدة آيات تشير إلى هذا المعنى. كما تعني التكافؤ والمساواة، ومنه يقال باء فلان بفلان أي هو كفء له كما تشير إلى الحالة: فيقال إنه لحسن البيئة أو العكس أي بحال السوء. (الداي، 2009، صفحة 10)

ولقد درجنا في اللغة العربية على إطلاق اسم علم البيئة على ecologie فاختلط بذلك الأمر مع مفهوم البيئة environnment فأصبح وكأنهما تسميتان مترادفتان لمجال عمل واحد ولكن الواقع يختلف عن ذلك تماما. (ارناؤوط، 2002، صفحة 17)

فعالم البيئة environnmentis المقصود بها التفاعل بين الحياة والبيئة، أي هو المختص بتطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة، ووقاية المجتمعات من التغيرات السلبية، وتحسين نوعية البيئة المتوافقة مع حياة البشر.

أما عالم ecologiste هو الدارس لتركيب وظيفة الطبيعة، أي المحدد لحياة وكيفية استخدام الكائنات للعناصر المتاحة. (نعمان، 2011، صفحة 17)

إن علم البيئة هو الدراسة العلمية، وتلاؤم الكائنات الحية مع بيئاتها المحيطة، وكيف تتأثر هذه الكائنات بالعلاقات المتبادلة بين الأحياء كافة وبين محيطها.

فبيئة الكائن التي تتضمن الشروط والخواص الفيزيائية التي تشكل مجموع العوامل المحلية اللاحيوية كالطقس والجيولوجيا (طبقة الأرض) إضافة للكائنات الحية الأخرى التي تشاركها موطنها البيئي. (نعمان، 2011، صفحة 17)

2- تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية: لقد جاء في معجم الونجمان تحت تسمية كلمة بيئة انها مجموعة الظروف الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الناس.

وعليه فإن كلمة "environment تستخدم للدلالة على الظروف المحيطة، والمؤثرة في نمو وتنمية الكائن الحي أو مجموع الكائنات الحية، كما تستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيشها الإنسان، وتستخدم ايضا للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر في مشاعره وأخلاقه وأفكاره.

كما جاء في قاموس "ويستر" أن البيئة "هي مجموع الظروف الاجتماعية والثقافية، التي تؤثر في حياة الفرد أو الجماعة كالعرف والدين والمنظمات الاقتصادية والسياسية". (البدري، 2013، صفحة 17)

3-تعريف البيئة في اللغة الفرنسية: بخصوص اللغة الفرنسية فقد جاء "معجم لاروس" بأن البيئة هي مجموع العناصر الطبيعية والاصطناعية، التي تتشكل منها حياة الفرد, أما معجم "لوبوتي روبير" فالبيئة هي مجموع الظروف الطبيعية والثقافية والاجتماعية القابلة للتأثير في الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية. (السرياني، 2006، صفحة 12)

كما يظهر ترادف الكلمة الفرنسية مع الكلمة الإنجليزية environment ويستعمل مصطلح environnmentللدلالة على الظروف أو الشرائط التي تؤثر على وجود الكائنات الحية، أو مجموعة الظروف الخارجية المحيطة بالإنسان في المكان أو الوسط الذي يتواجد فيه، سواء أكانت هواء أو ماء أو كائنات حية أخرى.

ما يجعلنا نستنتج بأنه يمكننا القول بأن البيئة تعني كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات وجمادات فيشكل بذلك العناصر المهمة من الهواء الذي يتنفسه، والماء الذي يشربه والأرض التي يسكن فيها ويزرعها وما يحيط بها، فهي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته من أنشطة مختلفة.

نستطيع القول ايضا أن هذا المعنى اللغوي لكلمة بيئة، يكاد أن يكون موحدا في معظم اللغات، فهو الدال على المكان والمنزل أو الوسط الذي يعيش به الكائن الحي عموما، كما

ينصرف إلى الحال أو الظروف التي تكتنف ذلك المكان أيا كانت طبيعته، ظروفا صعبة بيولوجية اجتماعية ... الخ المؤثرة بحياة الكائن ومحيطه من نمو وتكاثر وغيرها.

ثانيا –التعريف العلمي والاصطلاحي للبيئة

بالبحث نخلص إلى أن مصطلح البيئة استعمل وعرف منذ أقدم العصور فقد تداوله الإغريق، وأول من استخدم هذا المصطلح هو العالم الألماني أرنست هايكل وذلك سنة 1866 بعدما توصل إلى دمج الكلمتين اليونانيتين (oikoss) ومعناها المسكن، وكلمة (logoss) ومعناها العلم، ومن خلال الكلمتين تم تعريف المصطلح بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي فيه والذي يسمى باللغة اللاتينية ecology.

هكذا كان مفهوم البيئة عند علماء الغرب، كما نجد أن للعلماء المسلمين بصمة واضحة في هذا المجال في تقديم مصطلح البيئة واستعماله (رستم، 2006، صفحة 19). وعلى هذا الأساس نجد أن التعريفات العلمية تعددت وتنوعت إلا أن غالبيتها كانت مركزة على الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطتهم الحياتية. (ارناؤوط، 2002، صفحة 17)

فقد تطرق العلامة ابن عبد ربه" للمعنى الاصطلاحي لكلمة البيئة منذ القرن الثالث الهجري مشيرا في ذلك للوسط الطبيعي أو الجغرافي الذي يعيش فيه الإنسان ويحيى، فكان مفهومه للبيئة بأنها ذلك المصطلح الشامل لكل ما يحيط بالإنسان من مؤثرات في حياته، سواء كانت فيزيائية أو بيولوجية أو سياسية أو أخلاقية أو فكرية (منير، 1994، صفحة 13)

كما عرفها "م بودهان": "بأنها مجموعة العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية، وكذا مجموعة العناصر الاجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر، عاجلا أو بعد حين على الكائنات الحية والنشاطات البشرية، ولذلك فإن حمايتها لا تستلزم فقط حماية الطبيعة والآثار والموارد، ولكنها تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها". (بودهان، 1994، صفحة 11)

وفي أواخر القرن 19 ظهرت كلمة (environement) في اللغة الإنجليزية للدلالة على الوسط أو المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي، ويؤثر في حياته كما له من استعمال

بارز للدلالة على مجموعة الظروف والعوامل الخارجية المحيطة، والمؤثرة في نمو وتنمية وتزايد الكائنات الحية إلا أنه انتقلت الآراء بعد ذلك فيما يخص تحديد ما يشتمل عليه مصطلح البيئة من عناصر.

فالبيئة بمعناها الواسع تعني ذلك الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فهي إلى جانب البيئة الطبيعية (تربة، ماء، هواء) تشمل أيضا أنواع البيئة الأخرى كالبيئة الصحية والبيئة الثقافية والاجتماعية وغيرها من أنواع البيئة، التي يحيا ويعيش فيها الإنسان ممارسا لنشاطاته المختلفة. (الصاحب، 2009، صفحة 451)

بالتالي هي ليست نظاما قائما بذاته، كما أنها ليست مجالا خاصا له حدود دقيقة وواضحة المعالم ولذلك جرت العادة أن يقال إن كل دراسة متعلقة بالبيئة هي دراسة متداخلة النظم، وهذا ما خلق العديد من الصعوبات لوضع تعريف دقيق شامل وجامع لها، خاصة من طرف الفقه والقانون. (جبر، 2012، صفحة 119)

فالباحث عن تعريف محدد للبيئة "environment "يدرك أن الفقه القانوني يعتمد بصفة أساسية على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد للبيئة ومكوناتها. ومن بين تعريفات البيئة ما قال به البعض من أن للبيئة مفهومين يكمل بعضهما الآخر" أولهما البيئة الحيوية وهي كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية الحيوانية والنباتية التي تعيش معه في صعيد واحد، أما ثانيهما فهي البيئة الطبيعة فتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلوثه، والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط. (رضوان، 2006، صفحة 07)

وعليه فلقد تعددت الرؤى ووجهات النظر عند علماء البيئة في تبيان المصطلح الحقيقي للبيئة، ما بين تعريفات ضيقة وقاصرة، وتعاريف أكثر شمولية واتساعا في المعنى، مع كونها تتفق مع بعضها البعض على مفاهيم محددة، ومعينة، ولكن لنصل إلى المفهوم الحقيقي والدقيق للبيئة

لابد من التعرض وتناول بعض التعاريف، لاستظهار الاختلافات والنقاط المشتركة فيها فنجد أنه تم تعريفها كالآتي:

- "بأنها هي المحيط الذي تعيش فيه الأحياء، مؤلفا من الأرض وغلافها الجوي، وما عليها وما في باطنها". (العزيز، 2015، صفحة 111)

في تعريف آخر" البيئة هي مجموع النظام الفيزيائي الخارجي والبيولوجي، الذي يعيش فيه الجنس البشري والكائنات الحية الأخرى كلا متكاملا".

- فالبيئة هي الأرض وما تتضمنه من مكونات غير حية ممثلة في مظاهر سطح الأرض من جبال وهضاب وسهول ووديان وصخور ومعادن وتربة ومواد مائية ومكونات حية ممثلة في النباتات والحيوانات البرية سواء كانت على اليابسة أو في الماء وما يحيط بالأرض من غلاف غازي يضم الكثير من العناصر الأساسية اللازمة لوجود الحياة على سطح الأرض. (نجوى، 2016، صفحة 68)

وقد علق إبراهيم الكيلاني على التعريف مؤتمر ستوكهولم للبيئة بأن الموارد المادية تتلخص في الأرض وقشرتها من التربة وما في باطنها من المعادن والمياه، على اختلاف مصادرها وسائر مصادر الطاقة والهواء وطبقات الجو.

أما ما أضافه المؤتمر من" البيئة الاجتماعية " فيرى بأن المقصود منها هي تلك النظم الاجتماعية والمؤسسات بحيث يؤلف كل أولئك المنهج العام الذي يضبط حركة الإنسان في الحياة.

كما عرفها "غرايبية" بأنها ذلك المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، ويدعى أيضا بالمحيط الحيوي المتضمن معناه الواسع العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية المؤثرة في الأفراد والجماعات. (طاهر، 2009، صفحة 05)

وقد عرفها "تايلور " سنة 1932 بانها: " هي العلم الذي يدرس كل العلاقات القائمة بين كل الكائنات الحية وبين بيئاتهم المختلفة، فأعطى صفة العمومية لعلم الإيكولوجيا، بحيث أصبحت

الإيكولوجيا علما واسعا متشعب الأطراف يمتد جذوره إلى عدد كبير من العلوم الأخرى، ليستقي منها المعلومات الضرورية لمعرفة العلاقات المتبادلة بين البيئة الطبيعية والحيوان والإنسان. (السرياني، 2006، صفحة 13)

من التعريفات السابقة يفهم بأن المقصود من كلمة بيئة هي بذلك كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان، باعتباره واحدا من مكونات هذه البيئة فيتفاعل معها وتتفاعل معه بالشكل الذي يكون مريحا من كل الجوانب، ولذلك فإن الهدف من حماية البيئة هو تحسين نوع الحياة وشروطها وما ينتج عنه بالضرورة من تحسين للأفراد ونوعياتهم، من خلال جميع العناصر والمكونات المختلفة للبيئة بقدر مشترك ومتعادل وفي قالب من التوازن للنظام البيئي الشامل والمتكامل. (البدري، 2013، صفحة 17)

الملاحظ أيضا أن مفهوم البيئة أخذ بالتوسع شيئا فشيئا عند علماء العصر الحديث، حيث يدرج مفهوم البيئة باعتبارها هي الأرض وما عليها من جماد ونبات إضافة إلى البيئة الحيوانية ثم العناصر الغازية والأنظمة والتوازنات المسيطرة على هذه العناصر، كما أضيف إليها المنشئات العمرانية المختلفة، التي شيدها الإنسان حتى المباني والطرق والمصانع والموانئ وغيرها، واعتبارها بيئة صناعية كونها عنصرا خارجيا طارئا له التأثير القوي على البيئة الطبيعية. (طاهر، 2009، صفحة 05)

وعليه فإن البيئة بالمعنى العام عبارة عن مجموعة من الظروف والمؤثرات الخارجية والداخلية، فالبيئة المحيطة بأي كائن من إنسان أو حيوان أو نبات تشمل الظروف السلبية، كما تشمل الآثار الطبيعية والكيمياوية والصحراوية والبحرية والجوية والنباتية وحتى الاجتماعية، فنجدها مترابطة بعضها ببعض متفاعلة فيما بينها. (نعمان، 2011، صفحة 19)

ما يجعلنا في الأخير نخلص إلى أن مفهوم البيئة يقوم على معنى محوري، يتمثل في ذلك الترابط بين المكونات البيئية الذي تتم من خلاله علاقة التأثر والتأثير بينها، بحيث إذا ما ذكرت

البيئة انصرف الذهن أساسا إلى ذلك الترابط قبل أن ينصرف إلى المكونات البيئية نفسها، باعتبار أشخاصها وبغض النظر عن العلاقة بينها.

ومن هنا فإن علم البيئة سيكون محددا بدراسة العلاقات بين المكونات البيئية، وخاصة العلاقات بين المكونات الحية وبين المحيط الذي تعيش فيه. (السرياني، 2006، صفحة 13)

كما أننا وبتعرضنا لنشأة هذا المصطلح وكيفية تفسيره منذ الأزمنة القديمة إلى غاية الوقت الحاضر يتضح لنا جليا أن علم البيئة في اتساع وتحديث مستمر خاصة مع تطور التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة، بعد أن نشأ في أحضان علم الديموغرافيا والفيزيولوجيا وعلم المناخ والمتغيرات الجوية، وعلم المياه والكيمياء الحياتية والعضوية، فلقد أصبح تدريجيا يظهر كعلم مستقل بحد ذاته له آلياته وتقنياته الخاصة المختصة بعلاقة عناصره من ماء وهواء وتربة وبالإنسان الذي يعد من أهم العناصر وتأثره بالمجموعة التي تحتويها العلوم البيئية. (رستم، 2006، صفحة 10)

المطلب الثاني: أنواع البيئة وعناصرها

أولا: أنواع البيئة:

إن مفهوم البيئة له ميزة الاتساع والتحول في متغيراتها ، لدرجة صعب على الباحثين دراستها بصفة جامعة، فاعتمد الدارسون لهذا الموضوع التعمق فيه كما حاولوا التنظير له، وإن فكرة تطبيق أنواع البيئة من أكثر هذه المحاولات شيوعا في الدراسات البيئية، ولقد حددت أنواع البيئة كالآتي:

1- البيئة الطبيعية: هي جميع العناصر التي تكون الأرض وتؤثر فيها فهي متمثلة للتكوين الطبيعي للأرض، وما تحتويه في باطنها أو على سطحها من معادن وصخور فاعلة أو خاملة ومن مياه جوفية أو سطحية، وما ينموا عليها أو بواسطتها من حياة بشرية وحيوانية ونباتية،

ومن الطبقات الغازية المسماة بالقشرة الفضائية، التي تغلفها من أجل صيانتها وحمايتها وجعلها قادرة على تجديد طاقتها وحيويتها. (الشيخلي، 2009، صفحة 35)

بينما يذهب اتجاه آخر إلى أن المقصود بالبيئة الطبيعية، هي كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية أو غير حية وليس للإنسان أي تدخل في وجودها، وتتمثل هذه الظاهرة في صورة التضاريس والمناخ والنبات والحيوانات، وهذه المعطيات تبدو مثقلة في ظاهرها ولكنها في حقيقة الأمر ليست كذلك فهي في حركة توافقية بعضها ببعض وفق نظام معين يطلق عليه النظام البيئي. (البدري، 2013، صفحة 22)

وبالتالي فإن البيئة الطبيعية متكونة من أربعة نظم، مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض وهي الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة والمحيط الحيوي، وهذه المجموعة من العناصر الطبيعية هي في حالة تغير مستمر. (الهيتي، 2012، صفحة 15)

2 – البيئة الصناعية (البشرية أو المشيدة): وهي التي شيدها الإنسان وذلك من خلال تفاعله مع بيئته الطبيعية (طاهر، 2009، صفحة 06)، إذا المقصود بها هو ذلك الجزء من البيئة المتكونة من الأفراد والجماعات ذلك من خلال تفاعلهم وأنماط النظم الاجتماعية التي يعيشون فيها وجميع مظاهر المجتمع الأخرى.

وتشتمل هذه النظم المحددة لأنماط حياة البشر فيما بينهم، سواء كانت سياسية أو اقتصاديه أم قانونية، كما هي شاملة للقيم الروحية والخلقية والتربوية وغيرها من قيم الإنسانية. (الهيتي، 2012، صفحة 15)

فالبيئة المشيدة أو الصناعية هي كل ما أدخله الإنسان إلى البيئة الطبيعية، وكان من صنع البشر سواء من منشئات ثابتة أو غير ثابتة كالجسور والمطارات وغيرها، مما استحدثه من صناعات واختراعات وتقنيات، كما يندرج ضمن مفهوم البيئة المشيدة كل ما أنشأه الإنسان من منشئات كالسدود والمباني الحكومية والممتلكات الثقافية والتاريخية والأماكن الأخرى. (البدري، 2013، صفحة 22)

وبالتالي نجد أن البيئة الصناعية هي من خلق البيئة الطبيعية نفسها، ولكن الفارق هو تدخل الإنسان لتطويع بعض مصادرها لجعلها في خدمته بطريقة مثلى، إذا هي الممثل المباشر للبيئة البشرية وهي سلوك الإنسان ومنجزاته على هذه المعمورة، ويلحظ عليها أمران هما: أنها بيئة من صنع الإنسان، وأنها بيان واقعي صادق لطبيعة التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية. (الشيخلي، 2009، صفحة 37)

ثانيا: عناصر البيئة:

وفقا لما جاء في مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية والذي قسم عناصر البيئة إلى ثلاث وهي كالآتي:

-البيئة الطبيعية: تتكون البيئة الطبيعية من أربع نظم مترابطة ترابط وثيق كما ذكرنا سابقا وهي الغلاف الجوي والغلاف المائي واليابسة والمحيط الحيوي، وهي جميعا تشتمل على موارد من صنع الإله الخالق عز وجل لا دخل للإنسان فيها.

-البيئة البيولوجية: تتمثل البيئة البيولوجية في الإنسان (الفرد وأسرته ومجتمعه) وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

-البيئة الاجتماعية: ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، وهذا الإطار من العلاقات هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة معينة، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا، كما استحدث الإنسان بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء والفضاء. (العابدين، 2012، صفحة 12)

إذا المقصود بالعناصر الطبيعية هي العناصر الممثلة لما يحيط بالإنسان من عوامل هي من صنع الطبيعة من ماء وهواء وتربة والمحيطات والنباتات وغيرها وهي عكس العناصر الاصطناعية وما يميزها من تدخل بشري، وما أنشأه من مصنوعات كالجسور والمطارات وكل ما يشيده الإنسان.

هذا كان بخصوص رأي مؤتمر ستوكهولم بخصوص عناصر البيئة، والواضح انه كان هناك تداخل بين أنواعها وعناصرها، وبالتالي نجد أن العناصر الأساسية للبيئة والمتفق عليه، متمثلة في الآتي: البيئة الجوية (الهوائية)، البيئة الأرضية (التربة)، والبيئة المائية.

- البيئة الجوية: يتمثل العنصر الهوائي للبيئة في الغلاف الجوي أو الفضاء الجوي، وهو المحيط بالكرة الأرضية والمسمى بالغلاف الغازي، المتكون من عدد هائل من المكونات الأخرى والمركبات الكيميائية، التي تم التوصل إلى معرفة أكثر من 100 عنصر ومركب منها، ومن أهمها نجد غاز النتروجين الخامل ونسبته 84،78%، وغاز الأكسجين النشط ونسبته 946،20% هذا بالإضافة للعديد من الغازات والمركبات الأخرى. (قاسم، 1999، صفحة 07)

تحفظ الأرض بسيطرتها على هذا الغلاف الممتد نحو 1000 كلم فوق سطحها، بقوة جاذبيتها وبيئة الغلاف الجوي أو الفضاء الجوي بما تحتويه من غازات، تعد ضرورة للإنسان وغيره من الكائنات، فوظيفة الغلاف الجوي الرئيسية هي حماية الحياة على الأرض من الإشعاعات والأجسام الساقطة عليه، وهو غلاف يتكون من طبقاته السفلى من مجموعة من الغازات المختلطة ببعضها البعض، وبنسب ثابتة كلها عديمة اللون والطعم والرائحة كذلك. (السرياني، 2006، صفحة 67)

بالتالي نلمس من هذا كله بأن البيئة الهوائية أو الجوية، هي من أهم مستلزمات الحياة البشرية والكائنات الحية ككل ، وهي من أهم عناصرها على الإطلاق؛ فلا يمكن للكائنات الحية باختلافها الاستغناء عنها ولو للحظات فلقد كانت مقدسة حتى في الحضارات القديمة.

نستنتج من ذلك أن مشكلات البيئة الجوية كيميائية هي الملوثات البيئية، وهي ملوثات مختلفة أخرى فيزيائية إلى جانب الملوثات الطبيعية:

فمن الملوثات الكيميائية وهي الناجمة عن الصناعات المختلفة نجد من أهمها هي :

- أول أكسيد الكربون أكسيد النتروجين، غاز ثاني أكسيد الكبريت، مركبات الرصاص، كبريتيد الهيدروجين.

أما الملوثات الفيزيائية نجد من أهمها التلوث الضوضائي الناجم عن الأصوات، وعادة المتجاوز للحد الأقصى، هذا بالإضافة الى التلوث الإشعاعي وهو الناجم عن الإشعاعات الذرية والنووية وهو الأشد خطورة وفتكا بالبيئة.

أما فيما يخص الملوثات الطبيعية فهي فنجملها في الآتي:

البكتيريا، الجراثيم، الجسيمات والغبار وغيرها من الملوثات الطبيعية، ونجد أن هذه الملوثات المختلفة لها آثار سلبية تكون نتائجها غالبا كارثية على البيئة. (السرياني، 2006، صفحة 68)

- البيئة الأرضية (التربة): هي إحدى العناصر المهمة في البيئة ومن شأنها أن تكون سببا لخلق أضرار جسيمة تلحق بالبيئة، وهذه الأضرار تكون غالبا جراء تدخل الإنسان غير المدروس كالكثافة السكانية في العالم، وتزايدها الذي أدى إلى استنزاف مدمر في مقدورات ومكونات الأرض والهدف من ذلك زيادة الإنتاج الغذائي، وذلك ما سبب خللا وأضرارا بقدرة التجديد التلقائي والتوازن بين مقوماتها ومركباتها. (كانت، 1996، صفحة 137)

من هنا تظهر أهمية هذا العنصر وما يتطلبه من حماية، وذلك من خلال سياسات وآليات ترشيدية للمحافظة عليها وصيانة ذلك التوازن المختل في مكوناتها.

إن عنصر التربة التي تعرف بأنها الطبقة العلوية أو السطحية من القشرة الأرضية، والمتكونة بمرور الزمن نتيجة لعوامل مختلفة كارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها، وتأثير عوامل التعرية من رياح وأمطار وغيرها. (الحمداوي، 2013، صفحة 63)

فتتشكل التربة في جوهرها من أربع مكونات أساسية هي كالآتي:

العناصر المعدنية والمواد العضوية، بالإضافة إلى عناصر الهواء والسائل المائي، وهي عناصر مساعدة على عملية الإنبات، متركزة جميعها في الطبقة السطحية من التربة وفي أعماق مختلفة ومعروف أن التربة هي أنواع، منها الرملية والطينية وغيرها، وعليه فإن التربة هي العنصر الأكثر حيوية في الوسط البيئي الذي لابد من المحافظة عليه.

●البيئة المائية: إن الماء أساس الحياة ،وقوامها فمنه تتكون خلايا الجسم وبواسطته يصل الغذاء إلى أنسجة الجسم المتعددة، وعن طريقه يتخلص الإنسان من الفضلات، كما له العديد من الوظائف المختلفة ليس للبشر وحسب بل إنما للكائنات الحية ككل، إن المياه التي تغطي أكثر من سبعة أعشار من الكرة الأرضية، إلا أننا نجد أن القابل منه للاستعمال جد محدود.

تتبعا لبعض الإحصائيات فنجد على سبيل المثال لا الحصر ان وزارة البيئة الصينية، قد أعلنت أن نحو ثلث المياه الجوفية في الصين إلى جانب ثلث مسطحاتها المائية، صنفت على أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي المباشر خلال 2014، ما يقارب ثلث سكان العالم يشربون ويغتسلون بمياه ملوثة بالمكروبات والطفيليات الملوثة القاتلة، فمثلا نجد أوروبا تعاني الأمرين جراء تلوث المياه الخطير المهدد لحياة البشر وكل الكائنات، فلقد أطلق على نهر الراين (بالوعة أوروبا) مما بلغه من نسبة تلوث جد مرتفعة.

وإذا علمنا أن كمية المياه الكلية في الكرة الأرضية سواء كانت سطحية أو جوفية أو في الغلاف الجوي المحيط حوالي 1500 مليون كلم وبمعرفة هذه الكمية الهائلة إذا افترضنا توزيع هذا الماء بالتساوي على سطح الكرة الأرضية، فإنه يغطي هذا السطح بعمق حوالي ثلاثة كيلومترات وبالتالي تظهر أهمية العنصر، بحيث في حالة إصابته بالضرر يعني ذلك أن الخطر محيط بالكائنات الحية من كل جانب.

تمثل مياه البحار والمحيطات الجزء الأكبر من المياه الكلية، حيث تصل بنسبة حوالي95%بتركيز ملحي معدله 35 مم. (السرياني، 2006، صفحة 104)

وكان تفكير الإنسان منذ القدم يرى بأن البحار والمحيطات قادرة بمساحتها الهائلة على استيعاب كل الفضلات والقاذورات مهما كان نوعها، كما هي قادرة على تنظيف نفسها بنفسها، ففي مصر مثلا بلغت نسبة التركيز السمي في بحيرة "المنزلة" حدا أدى إلى تسمم الأسماك وجعلها عرضة لنقل الأمراض للبشر.

كما لقد كشفت الدراسات الحديثة معاناة البيئة المائية ونسب التلوث المخيفة والمتزايدة باستمرار فأضحت من المشكلات الخطيرة التي تعاني منها الإنسانية والكائنات الحية عموما، ما أوجب على دول العالم التصدي لهذه المشكلات وبصفة جدية، وذلك من خلال التشريعات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الرامية لحماية البيئة المائية وصيانتها.

المطلب الثالث: المدارس ذات الاهتمام البيئي

إن موضوع البيئة وعلاقته بمحيط الإنسان كانت ولا زالت من القضايا التي تدارسها الفلاسفة والمفكرين والمختصين، وذلك منذ الحضارات القديمة مع تعاقب الأحقاب والازمنة، هذا ما أدى على نشوء مذاهب ومدارس واتجاهات مختلفة نذكر منها الآتي:

1-المدرسة الاحتمالية :

من رواد المدرسة الاحتمالية وأشهر مفكريها(Griffith Taylor) ، ومن أهم جهوده أنه حاول التوفيق بين رواية المدرستين الحتمية والإمكانية، فيرى بأن الإنسان ليس بمقدوره تغيير البيئة تغييرا جوهريا، بل أن فعله لا يتعدى كونه تعديلا ومحاولة التحسين بما يخدم المصلحة البشرية. (الجعفري، 1999، صفحة 246)

2-المدرسة الإمكانية:

إن فكر وفلسفة المدرسة الإمكانية يتلخص في أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر وخاضع تماما لضوابط البيئة الطبيعية، وإنما هو قوة إيجابية محللة وفعالة وذات خاصية ديناميكية قادرة على التغير والتطوير، ومن مفكري هذا الاتجاه نجد الفرنسي "فيدال لابلاش" الذي يعتبر أبو المدرسة الإمكانية وإسحاق بومان كارول سول، وفيلير وغيرهم.

ويرى المفكر "لوسيان ديفينغر "بأن البيئة هي إمكانيات عديدة يتوقف استغلالها على حرية الاختيار الإنساني وما يتناسب مع طموحاته وقدراته، فالبيئة لا تحتوي على ضروريات أو حتميات وإنما على إمكانيات واحتمالات. (ديفيغر، 1975، صفحة 27)

بالتالي نجد أن هذه المدرسة جاءت ردا على المدرسة الحتمية التي سيطرت على الفكر عموما إلى غاية منتصف القرن العشرين، فارتكزت فلسفتها على أن البيئة الطبيعية تقدم للإنسان عددا من الاختيارات، وأن الإنسان بمحض إرادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وطموحاته، كما يرون أصحاب هذه المدرسة أن ما من بيئة لم تمتد إليها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير، وأن لها الأثر على أنشطة البشر ومهماته، وبأن الإنسان هو سيد البيئة والمسيطر عليها فهو المحدد لنمط استغلاله لمواردها.

3 –المدرسة الندية :

هي مدرسة تبنى أفكارها العديد من المفكرين والعلماء، تتلخص فلسفتها بأنها تفسر العلاقة بين الإنسان وبيئته على أساس المصارعة والمصالحة، باعتبارها راسين يقفان كندين يتحقق من خلالهما التوازن المطلوب للضبط والانضباط المتبادل. (شامي، 1985، صفحة 26)

4 –المدرسة الحتمية :

كما تسمى أيضا بالمدرسة البيئية، حيث تعطي للبيئة الطبيعية الأهمية البالغة في علاقة الإنسان بالبيئة، وهي في الحقيقة فرضية في الدراسات الجغرافية، ومن روادها هيبوقراط، أرسطو وكثير من العلماء والمفكرين اللذين ربطوا بين التضاريس والمناخ وبين عادات وتقاليد الشعوب، وهو نفس الفكر الذي ساد في العصور الوسطى، إلا أن هذه الأفكار ظهرت في شكل أكثر تنظيما ونضوجا في أواخر القرن التاسع عشر، ومن أهم روادها نجد فريديريك رادزل كما ازدادت جلاء ووضوحا على يد الكثيرين وذلك في مطلع القرن العشرين. (احمد و اخرون، 1979، صفحة 02)

يرى أصحاب هذه المدرسة والتي تمثل أغلبية الجغرافيين المعاصرين بأن البيئات الطبيعية ليست ذات تأثير موحد على الإنسان، بل فهي مختلفة كلا على حسب بيئته يكون نسبة التأثير عليه.

بالتالي فإن المدرسة الحتمية ترى بأن الإنسان هو نتيجة حسب بيئته الطبيعية، وبأنه سلبي التأثير في البيئة التي يعيش فيها، فيشير (Ellen Sempte) إلى أن الحتمية تؤكد أن البيئة هي كل شيء في حياة الإنسان وأن التطور البشري والجهد الإنساني لا يخرج عن كونه نوعا من التفاعل السلبي مع البيئة وخضوعا لها. (الهيتي، 2012، صفحة 16)

المبحث الثاني: مشكل التلوث البيئي

تعددت في الوقت الراهن المشاكل البيئية وتنوعت وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الإنسان وعلى الحياة برمتها، وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراع قواعد المحافظة على البيئة وحمايتها، فسنحاول التوصل إلى تعريف التلوث البيئي. كما سنتطرق الى أنواع التلوث البيئي بالإضافة إلى مظاهر التدهور البيئي.

المطلب الأول: تعريف التلوث البيئي

رغم كثرة التعريفات التي تناولت مفهوم التلوث، لكنها جميعا تتوقف عند نفس المعنى وتتفق على أن التلوث عبارة عن عملية تغيير سلبي في مكونات وعناصر البيئة.

أ –التلوث لغة:

تشير المعاجم اللغوية أن التلوث يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه فيقال: لوث الشيء بالشيء خلطه به. وقد جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة لوث (أن كل ما خلطته ومرسته فقد لثته ولوثته، كما تلوث الطين بالتين ولوث ثيابه بالطين أي لطخها ولوث الماء: كدره) (مادة(لوث)، 1999، صفحة 352) وعرف التلوث في الماضي البعيد بالفساد كفساد الطعام مثلا، أو فساد الماء. ومن الدلائل التاريخية، ما نجد في القرآن الكريم نتيجة فعل الإنسان لما قال الله تعالى: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم الاية 41). وبقي معنى كلمة الفساد متداولا حتى القرن التاسع عشر، واستعمل معنى علمي أدق وهو كلمة تلوث. (طراف، 2008، صفحة 18)

ب- التلوث اصطلاحا:

يراد بالمعنى الاصطلاحي للتلوث، إضافة مواد أو مصادر للطاقة ضارة بالبيئة تؤدي على نحو مباشر أو غير مباشر إلى تعريض صحة الإنسان ورفاهيته للخطر. (مخلف، 2009، صفحة 48) والتلوث هو كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والماء والتربة. (دردار، 2003، صفحة 99)

هناك بعض الباحثين من عرف التلوث بشكل عام بأنه طارئ أُدخل في التركيبة الطبيعية أي الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للهواء أو للأرض أو للماء، فأدى إلى تغير أو فساد أو تدنّ في نوعية تلك العناصر، مما يلحق الضرر بحياة الإنسان ومجمل الكائنات الحية ويتلف الموارد الطبيعية ويؤدي إلى تلوثها. (طراف، 2008، صفحة 19)

يستخدم مصطلح (Pollution) في اللغة الفرنسية والإنجليزية، حيث عرفه قاموس Larousse بأنه تدهور الوسط الطبيعي بمواد كيماوية أو نفايات صناعية، كما يشير معنى التلوث إلى تدهور البيئة البشرية بإحدى الملوثات. (Pollution, 1990, p. 761) ويعني التلوث أيضا وجود مواد تنتج عن نشاط الإنسان أو تحدث طبيعيا ولها تأثير سلبي على البشرية والبيئة.

فالتلوث -إذن كما أجمعت أغلب التعريفات -هو كل ما يؤثر في جميع العناصر البيئية بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية من ماء وهواء وفي كل جزء من البيئة الحضرية والمشيدة.

مما سبق يتضح أن التلوث البيئي يؤثر على العملية التبادلية للمواد بشكلها الجماعي للإنتاج في اتجاهين:

- الاتجاه الأول أنه يهدد البيئة الطبيعية بالتدهور.

●الاتجاه الثاني هو انعكاس تدهور الموارد الطبيعية على البيئة الصناعية أو الحضرية، والتي يستخدمها الإنسان في التعامل مع البيئة الطبيعية لإنتاج سلع وخدمات تشبع حاجاته ورغباته. (قاسم م.، 2000، صفحة 49)

المطلب الثاني: أنواع التلوث البيئي

يقسم العلماء التلوث إلى أقسام متنوعة اعتمادا على معايير مختلفة، إذ يُقسم التلوث بالنظر إلى نوع المادة الملوثة (تلوث بيولوجي أو كيميائي أو إشعاعي)، كما يقسم حسب مصدره (تلوث طبيعي أو صناعي)، وهنالك تقسيم ثالث بالنظر إلى النطاق الجغرافي الذي يظهر فيه التلوث (تلوث محلي أو بعيد المدى)، وتقسيم رابع استنادا على درجة التلوث وشدة تأثيره على النظام البيئي (تلوث معقول، خطر أو مدمر). كما يقسم التلوث البيئي إلى قسمين رئيسيين هما التلوث المادي (الهواء والماء والتربة والغذاء والتلوث غير المادي ويقصد به التلوث غير المحسوس (التلوث الكهرومغناطيسي والتلوث السمعي أو الضوضاء).

وعلى الرغم من كثرة أنواع التلوث، فإننا نجد تداخلا بين هذه الأنواع المختلفة والترابط فيما بينها، غير أن ضرورة الدراسة تقتضي معالجة ظاهرة التلوث بالنظر إلى عناصر البيئة التي قد يلحق بها التلوث، ونقصد بذلك تلوث كل من الهواء والماء والأرض، كما يلي:

1 – تلوث الهواء:

تم تعريف التلوث الهوائي بواسطة الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة بأنه " تغيير غير مقبول في الخصائص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للهواء الذي يستنشقه الإنسان والذي يسبب أضرارا لحياته وأضرارا للعمليات الصناعية وللظروف الحيوية وللمظاهر الحضارية أو يؤدي إلى إتلاف أو تدهور موارد المواد الخام. وتشمل ملوثات الهواء غاز أول أكسيد الكربون، وغاز ثاني أكسيد الكربون، وأكاسيد النتروجين، وغازات أخرى، إلى جانب مختلف أنواع الجسيمات والغبار والأدخنة، وهي عموما ناتجة عن النفايات ومحطات توليد الطاقة ومختلف الصناعات، وعن الحرائق وعوادم وسائل النقل. (شرف، 1997، صفحة 77)

في مفهوم قانون حماية البيئة في الجزائر، فإن تلوث الهواء يحدث بإدخال أي مادة في الجو بصفة مباشرة أو غير مباشرة، يكون من شأنها تشكيل خطر على الصحة البشرية، أو التأثير على التغيرات المناخية أو إفقار طبقة الأوزون، أو الإضرار بالموارد البيولوجية والأنظمة البيئية، أو تهديد الأمن العمومي وإزعاج السكان. (القانون 44، 20جويلية 2003، صفحة 14)

يعد تلوث الهواء من أخطر أنواع التلوث بفعل سرعة انتشاره وصعوبة التحكم فيه، حيث تعمل الرياح والعواصف على نقل ملوثات الهواء من مكان إلى آخر. ويؤثر تلوث الهواء في صحة الإنسان، وفي تراجع التنوع البيولوجي وانقراض بعض الحيوانات، وفي نقص إنتاج المحاصيل الزراعية. ويؤثر أيضا في استنزاف طبقة الأوزون وتغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض أو الاحتباس الحراري، وحدوث كوارث طبيعية على غرار الفيضانات.

2 –تلوث الماء:

يقصد بتلوث الماء كل تغير في الصفات الطبيعية للماء وخواصه عن طريق إضافة مواد غريبة تحدث تغيرا غير مرغوب في رائحته أو لونه أو طعمه وينشأ تلوث المياه عادة نتيجة طرح كميات كبيرة من النفايات السائلة والصلبة في المياه الجارية التي تختلط بالمياه الصالحة للشرب، أو يتسرب جزء كبير منها إلى المياه الجوفية فيلوثها. (مخلف، 2009، صفحة 64)

ويصنف تلوث المياه حسب طبيعة السطح المائي إلى أنواع، هي:

- تلوث البحار والمحيطات بسبب الكميات المعتبرة من البترول، ومصبات الصرف الصحي، والملوثات الصناعية الكيمياوية، والمعادن الثقيلة مثل الزئبق، والمواد المشعة الناجمة عن التجارب النووية التي تجري تحت الماء ومن النفايات النووية التي يتم دفنها في البحار والمحيطات.
- تلوث الأنهار والبحيرات، وتأتي مجاري الصرف والملوثات الصناعية في مقدمة الملوثات التي تحمل الجراثيم والفيروسات والبكتيريا.

- تلوث المياه الجوفية، وتشكل نحو92,9 بالمائة من مجموع المياه العذبة في الكرة الأرضية، وأهم مصادر تلوثها: النفايات المدفونة، وحفر مياه الصرف الصحي. (وهبي، 2004، صفحة 109)

ولحماية الماء من التلوث، سنت مختلف دول العالم قوانينها وتشريعاتها الخاصة بنوعية الماء ومراقبة التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية.

ونظرا لخطورة تلوث المياه وأثر ذلك على الصحة العامة، أقر قانون حماية البيئة الجزائري قواعد وأحكاما قانونية تهدف إلى اتخاذ تدابير الحماية الضرورية للمياه السطحية والباطنية والساحلية من التلوث.

3-تلوث الأرض:

يمكن تحديد مفهوم تلوث الأرض أو التربة بأنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي في الأرض، مم يسبب في تغيير استغلالها، وجعلها غير قادرة على الاستغلال المفيد دون معالجة. وأهم ملوثات التربة:

3-1 النفايات الصلبة: التي أصبحت مصدرا لتلوث الماء والهواء والتربة أيضا. وللنفايات الصلبة تصنيفات عديدة، يمكن أن نذكر منها هذا التصنيف وذلك حسب مصدرها، كالتالي:

- النفايات الصلبة المنزلية.
- النفايات الصلبة الزراعية، وتضم النفايات الزراعية ومخلفات الحيوانات والمسالخ.
- النفايات الصلبة الصناعية.
- نفايات الهدم والبناء، وهي المواد الناتجة عن هدم الأبنية والمنشآت التي تلقى عشوائيا، وإذا وضعت فوق الأراضي الزراعية فإنها تؤدي إلى خسارة تلك الأرض.

3-2 الأسمدة والمبيدات الكيميائية، حيث زاد استخدامها بشكل كبير لرفع خصوبة التربة وزيادة الإنتاج، وعند إضافتها بشكل غير مدروس وبكميات كبيرة فإنها تترك آثارا سلبية خطيرة في التربة والإنسان والحيوان والنظام البيئي بشكل عام.

ومن مظاهر تلوث الأرض، ظاهرة التصحر وهو" تدهور الأرض، وينتج عن عوامل عدة منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان "، وفق تعريف الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام1994. (وهبي، 2004، صفحة 117)

وقد تصدت التشريعات والقوانين، لما تتعرض له التربة أو الأرض من أخطار، بجملة من القواعد والأحكام، مثل ذلك قانون حماية البيئة في الجزائر الذي ينص في المادة 59 منه أن " تكون الأرض وباطن الأرض والثروات التي تحتوي عليها بصفتها موارد محدودة قابلة أو غير قابلة للتجديد، محمية من كل أشكال التدهور أو التلوث ". ويوجب القانون، عند تخصيص وتهيئة الأراضي لأغراض زراعية أو صناعية أو عمرانية أو غيرها، العودة إلى مستندات العمران والتهيئة ومقتضيات الحماية البيئية، حفاظا على هذه الأراضي من التدهور البيئي.

قصد الإحاطة بأخطار التلوث على البيئة في دول العالم والجزائر تحديدا وما يترتب عليها من آثار وخيمة نطرق فيما يلي مظاهر التدهور البيئي، ونتناول فيه التأثيرات التي تنتج عن هذا التدهور البيئي وانعكاساته على مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: مظاهر التدهور البيئي

لم يعد التلوث البيئي ينحصر فقط في مساحة محدودة من المكان، بل أصبح يمتد إلى مساحات شاسعة وإلى دول أو أقاليم أخرى مجاورة، وهو ما يطلق عليه اسم "التلوث عبر الحدود". كما تعددت مشكلات البيئة وتعددت، فبينما كان الحديث حول مشكلات التصحر والجفاف والفيضانات وحرائق الغابات وتقلص المساحات الخضراء والأراضي الزراعية والانتشار العشوائي للنفايات وتلوث الهواء الجوي في المدن الآهلة بالسكان، طفت إلى السطح أيضا مشكلة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وبدأ العالم يشهد أيضا عدة كوارث بيئية خطيرة من صنع الإنسان، وليس آخر هذه الكوارث ارتفاع مستويات الإشعاع بالمفاعل النووي فوكوشيما في اليابان إثر الزلزال المدمر الذي ضرب هذا البلد شهر مارس 2011.

وكانت أسوأ كارثة للتسرب الإشعاعي شهدتها البشرية وقعت في أبريل 1986 بمفاعل محطة

تشرنوبل أدت إلى تسرب سحابة قاتلة من الإشعاعات النووية انتشرت في أوكرانيا والدول المجاورة والبلدان الإسكندنافية ودول أوروبا الشرقية تسبب المفاعل في وفاة 31 عاملا فيه، وتنبأت منظمة السلام الأخضر بهلاك 93 ألف شخص خلال السنوات الموالية للكارثة بسبب الإشعاعات الناشئة.

وتسببت حادثة مفاعل تشرنوبل في تلوث 1.4 مليون هكتار من الأراضي الزراعية بالإشعاعات الملوثة (كارثة تشرنوبل، 2024)

يتضمن سجل تاريخ الكوارث البيئية الكبرى أيضا كارثة بوبال في الهند، عندما حصل انفجار في مصنع للمبيدات ليلة 3 ديسمبر 1984 أدى إلى انطلاق غازات سامة، توفي إثر ذلك 3800 شخصا وحوالي 25 ألف ماتوا في السنوات اللاحقة من أمراض متعلقة باستنشاق الغازات السامة. (كارثة بوبال، 2024)

وشهد خليج المكسيك كذلك تلوثا بيئيا خطيرا في أبريل 2010 تمثل في تسرب نفطي على امتداد كبير نجم عنه انتشار واسع للبقع الزيتية فوق سطح المياه وهلاك عديد كبير من الكائنات الحية. وكبدت هذه الكارثة البيئية خسائر اقتصادية تفوق 20 مليار دولار. (تسرب نفطي للمكسيك، 2024)

1-اهتمام الأمم المتحدة بالبيئة: الاتفاقيات الدولية

التلوث البيئي المتزايد في العالم بات يحتاج إلى تعاون دولي للتقليل من الأضرار الناتجة عنه، ولذلك تعالت الأصوات الداعية إلى اتخاذ التدابير المناسبة لحماية البيئة. وكانت البداية الحقيقية في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لعام 1972 المنعقد في ستوكهولم بالسويد الذي ناقش الأخطار المحدقة، وتمخض عنه وضع 26 مبدأ و109 توصيات تُعدّ السند الذي انطلقت منه كافة القوانين والتدابير لمواجهة المشكلات البيئية. وساهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بلغت أكثر من 152 اتفاقية في مجال حماية البيئة، ساهمت في وضع اللبنات الأولى في قانون دولي للبيئة. (العاشوري، 2009، صفحة 93) ومن بين الاتفاقيات

الواردة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البيئة ما يلي: (اتفاقيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البيئة، 2024)

1-1 الميثاق العالمي للطبيعة (28) أكتوبر (1982) يحدد المبادئ العامة للمحافظة على الطبيعة بوصفها المعيار الذي يسترشد به ويقيم به أي سلوك بشري يؤثر على الطبيعة، ويتضمن التدابير الواجب اتخاذها على كل من المستوى الوطني والدولي والفردي والجماعي والخاص والعام لحماية الطبيعة ودعم التعاون الدولي في هذا المجال.

2-1 المنظور البيئي حتى سنة 2000 وما بعدها (11) ديسمبر (1987) رسم أهدافا حتى سنة2000 وما بعدها لحماية البيئة، تقوم على تحقيق تنمية قابلة للإدامة على أساس الإدارة الحكيمة للموارد العالمية والقدرات البيئية المتاحة وإصلاح البيئة، وذلك من خلال إحداث توازن بين السكان والقدرات البيئية المتاحة وتحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف الموارد أو إحداث ترد بيئي.

3-1 اتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية) جوان (1992 تشكل هذه الاتفاقية مرجعا أساسيا للجهود العالمية لمكافحة ارتفاع درجة الكرة الأرضية وظاهرة الاحتباس الحراري منذ تبنيها في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992، تبلورت إلى بروتوكول كيوتو (1997)، دخلت حيز التنفيذ في 16فيفري ،2005، وصادقت عليها 183 دولة.

4-1 إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (8 سبتمبر (2000) يتضمن القيم والمبادئ التي يقوم عليها الإعلان، ويشمل سبعة محاور تثير انشغال الرأي العام الدولي منها محور "حماية بيئتنا المشتركة". ويقر الإعلان على واجب تنفيذ بروتوكول كيوتو وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة، والحث على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، ووقف الاستغلال غير المدروس لموارد المياه، وتكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.

5-1 مؤتمر القمة العالمي 2005 (16) سبتمبر (2005) : حدد المبادئ العامة للشراكة والتعاون الدوليين في مجالات التنمية المستدامة، والسلم والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأوصى المؤتمر في مجال حماية البيئة بضرورة توافر أنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، مع تعزيز التنسيق، وإسداء مزيد من المشورة والتوجيهات في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المعارف العلمية، والتقييم والتعاون، والامتثال الأفضل لأحكام المعاهدات.

2 – دور المنظمات في حماية البيئة: تجسيد للاتفاقيات الدولية

تقوم دول العالم عبر هيئة الأمم المتحدة بدور مؤثر في مكافحة التلوث وحماية البيئة، غير أن الاعتماد يتم أيضا على أطراف فاعلة أخرى هي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي بذلت مجهودا كبيرا لوضع منظومة قانونية لإقرار الحق في التنمية المستدامة وبيئة سليمة.

2-1 المؤسسات الدولية والإقليمية: مبادرات لوقف التدهور البيئي

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إثر ندوة ستوكهولم لعام 1972 برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE) لتشجيع قيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، وتشمل أولوياته الرئيسية:

- وضع نظام الرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم.
- تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية.
- تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا وإتاحتها للجميع.
- تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية (pnue, 2024)

يوجد عدد آخر من المنظمات الدولية المتخصصة في قضايا البيئة مثل اللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) ، أنشأتها الأمم المتحدة سنة 1988، تتألف من ثلاثة آلاف من

علماء المناخ، وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد. تعتبر الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته، تحصلت على جائزة نوبل للسلام لعام 2007 نظير جهودها.

وتتعاون اللجنة الدولية للتغيرات المناخية بشكل وطيد مع المنظمة الدولية للرصد الجوي (OMM)وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تعد الهيئة المرجعية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالة وسلوك الغلاف الجوي للأرض، وتفاعله مع المحيطات، والمناخ الذي ينتج عنه، وتوزيع موارد المياه الذي ينجم عن ذلك، تضم عضويتها 188 دولة منذ 2007. (المنظمة الدولية للرصد الجوي، 2024)

هناك أيضا صندوق البيئة العالمي (FEM) كمنظمة دولية تهدف إلى تمويل المبادرات في مجال مكافحة التهديدات الرئيسية الحالية للبيئة العالمية كفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وتدهور المياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتدهور الأراضي. يتولى إدارته البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. قام الصندوق بدعم ما يزيد على ألف مشروع في قطاعات البيئة في 140 دولة، منها الجزائر التي وقعت وزارتها للبيئة في ديسمبر 2010 اتفاق شراكة مع الصندوق لتمويل عملية نقل التكنولوجيات النظيفة في مشروع المدينة الجديدة بمنطقة "بوغزول" بولاية المدية بمبلغ 8,2 مليون دولار بشكل هبة.

ويوجد عدد من المؤسسات البيئية الإقليمية أبرزها الوكالة الأوروبية للبيئة (AEE) التابعة للاتحاد الأوروبي، مهمتها إنشاء شبكة رصد لمراقبة البيئة الأوروبية يحكمها مجلس إدارة يتألف من ممثلين لحكومات 32 دولة عضو في الاتحاد، وممثل للمفوضية الأوروبية ولجنة من العلماء. (الوكالة الأوروبية للبيئة، 2024)

2-2 المنظمات الدولية غير الحكومية: تدخل مؤثر من أجل حماية الطبيعة برزت على الساحة العالمية خلال العقود الأخيرة منظمات غير حكومية مؤثرة في مجال حماية البيئة مثل منظمة السلام الأخضر، والصندوق الدولي للطبيعة، وأصدقاء الأرض. ويقصد بالمنظمات غير

الحكومية تلك التي لها نشاط دولي، وليست تحت إشراف المنظم الدولي، لكن يمكن أن تتضمن في عضويتها منظمات دولية وجمعيات مختلفة. (هنوني، 2001، صفحة 169)

2-2-1 الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها (IUCN) هو المنظمة البيئية الأولى في العالم تأسست عام 1948، وتعتبر أكبر شركات العالم من حيث معلومات البيئة، يقع مقرها في جنيف بسويسرا وتضم عدة منظمات حكومية وغير حكومية وحوالي 10 آلاف خبير وعالم من181دولة حول العالم. يقوم عملها على البحث العلمي وتوحيد الجهود لمكافحة التغيرات السلبية التي تطرأ على النظام البيئي عبر شبكة دولية، ويقوم الاتحاد بتحديد الأنواع المهددة بالانقراض. (الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها، 2024)

2-2-2 الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) هي منظمة غير حكومية تأسست عام 1961، تهتم بالمحافظة على الوسط الطبيعي والمسارات الإيكولوجية الرسمية للحياة في الأرض، وتهدف إلى توعية الجمهور بمختلف التهديدات التي تقع على البيئة حتى تجلب الدعم المعنوي والمالي للمحافظة على العالم الحي، وتحديد أولويات علمية وعملية للتدخل في الميدان. (هنوني، 2001، صفحة 170)

2-2-3 منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ممثلة في 44 دولة في أوروبا وأميركا، آسيا وإفريقيا ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها، حرصاً منها على استقلالية قرارها، وتعتمد على مساهمات فردية من داعميها وهبات من جمعيات مانحة خيرية. وتركز هذه المنظمة عملها على المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي والبيئة على سطح كوكب الأرض.

2-2-4 أصدقاء الأرض الدولية (Friends of the Earth International) شبكة عالمية تضم 76 جمعية وطنية وأزيد من 5 آلاف جمعية بيئية محلية في جميع القارات، تأسست عام 1969تعمل على معالجة المشاكل البيئية العاجلة لها مكتب رئيسي في أمستردام يؤمن الدعم

للشبكة وحملاتها البيئية، وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين، والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج دولية مستدامة. (أصدقاء الأرض الدولية، 2024)

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق ان البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر حية وغير حية حيث تُعرف علمياً بمجموع العوامل التي تؤثر على الكائنات الحية، وهذا مفهوم له ميزة الاتساع والتحول في متغيراتها، لدرجة صعب على الباحثين دراستها بصفة جامعة، فلذلك حددت أنواع البيئة الى بيئة طبيعية والتي تتكون من أربعة نظم، مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض وهي الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة والمحيط الحيوي، وهذه المجموعة من العناصر الطبيعية هي في حالة تغير مستمر ، أيضا بيئة صناعية (البشرية أو المشيدة) التي هي من خلق البيئة الطبيعية نفسها، ولكن الفارق هو تدخل الإنسان لتطويع بعض مصادرها لجعلها في خدمته بطريقة مثلى، هذا ما أدى على نشوء مذاهب ومدارس واتجاهات مختلفة.

يزداد خطر التلوث البيئي على كوكبنا. فمع ازدياد النشاطات البشرية، تزداد كميات الملوثات التي تُلقى في البيئة، مما يُؤثّر سلبًا على صحة الإنسان والحيوان والنبات، ويُهدد التوازن البيئي. يقسم العلماء التلوث إلى أقسام متنوعة اعتمادا على معايير مختلفة، الا أن ضرورة الدراسة تقتضي معالجة ظاهرة التلوث بالنظر إلى عناصر البيئة وهي الهواء والماء والأرض، وللحد من هذا الخطر بات يحتاج العالم إلى تعاون دولي فوضعت اتفاقيات دولية كما جاءت منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية للتقليل من الأضرار الناتجة عنه واتخاذ التدابير المناسبة لحماية البيئة.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير الاستقرار السياسي على المحيط والبيئة في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد:

بعدما قمنا من خلال الفصول السابقة بالإلمام بالجوانب النظرية لكل من الاستقرار السياسي والبيئة، سنقوم في هذا الفصل بإجراء دراسة قياسية بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعلاقات الرياضية معتمدين في ذلك على البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

ولقد تعددت الدراسات حول العلاقات الاقتصادية القياسية بين الاستقرار السياسي والبيئة، كما تعددت الطرق الاقتصادية القياسية، أما بالنسبة لهذه الدراسة فسنحاول من خلال هذا الفصل قياس تأثير الاستقرار السياسي على المحيط والبيئة في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة (1990 -2022)، وذلك باستعمال نموذجي ardl و nardl والذي يحتل موقعا أساسيا في الدراسات القياسية الاقتصادية الحديثة، ولهذا قمت بتقسيم هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: تحليل متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل قياسي لتأثير الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط.

المبحث الأول: تحليل متغيرات الدراسة

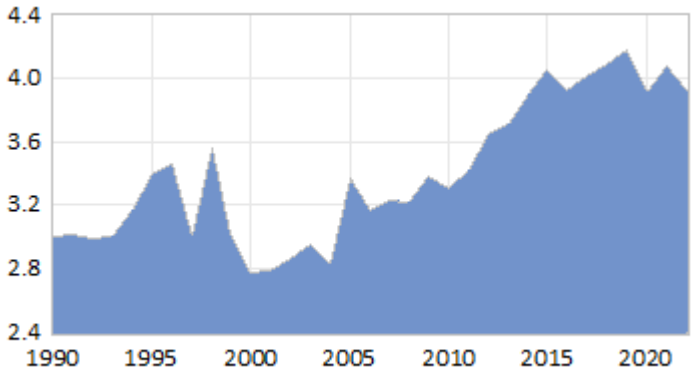
يُعدّ تحليل متغيرات الدراسة خطوة أساسية في أي دراسة قياسية، فهو يسمح لنا بفهم طبيعة المتغيرات التي نعتمد عليها في الدراسة، وتحديد علاقاتها ببعضها البعض، وتقييم تأثيرها على النتائج لذلك سنتطرق في البداية الى تطور متغيرات الدراسة وكذا التعريف بمتغيراتها ثم نقوم بالتحليل الوصفي لهذه المتغيرات.

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة

سنتناول في هذا المطلب الى تطور كل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، مؤشر المخاطر السياسية، الناتج المحلى الإجمالي، استهلاك الطاقة المتجددة والانفتاح التجاري:

1-انبعاث ثاني أكسيد الكربون:

الشكل رقم (1): تطور انبعاث ثاني أكسيد الكربون



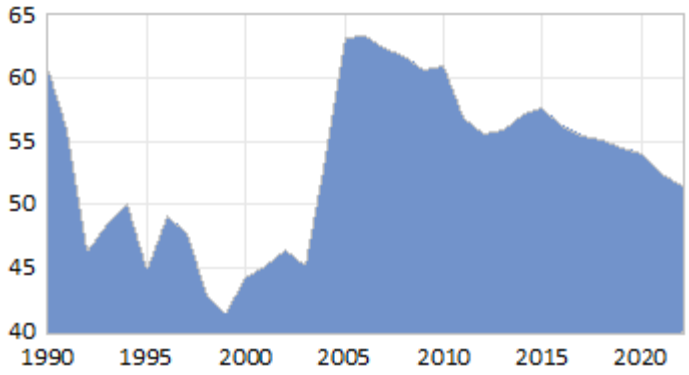
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على eviews12

يبين لنا الشكل أعلاه منحنى لتطور نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2022 حيث نلاحظ أن الاتجاه العام لنصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون هو اتجاه تصاعدي مع تخلل بعض فترات الانخفاض حيث عرفت الجزائر تطورا في استهلاك الطاقة بسبب التوجهات الاستثمارية التي عاشتها، وخصوصا في السنوات الأخيرة مما زاد من استهلاك الوقود الأحفوري، والذي بدوره أدى الى ارتفاع انبعاثات غاز ثاني اكسيد

الكربون في الجزائر ليتم تسجيل أعلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون سنة2019 ويرجع ذلك جزئيًا إلى اعتماد الجزائر الكبير على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة كما تم تسجيل أدنى انبعاث لثاني أكسيد الكربون سنة2000 بسبب ضعف وركود الاقتصاد العالمي وتباطؤ النمو وبسبب الأوضاع الاقتصادية التي مرت الجزائر بها.

2- مؤشر المخاطر السياسية:

الشكل رقم (2): تطور مؤشر المخاطر السياسية

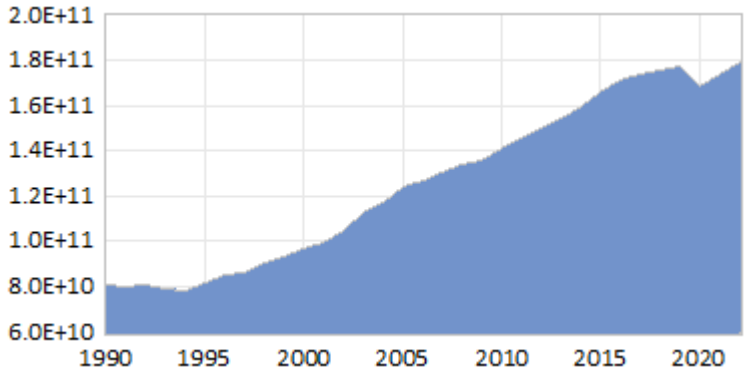


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على eviews12

يبين لنا الشكل أعلاه منحنى لتطور مؤشر المخاطر السياسية خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2022 حيث نلاحظ أن الجزائر شهدت فترات من الاستقرار السياسي، تخللتها فترات من الاضطرابات حيث تم تسجيل أدنى مؤشر للمخاطر السياسية سنة1999 بسبب اعتماد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة على علاقاته لاسترجاع مكانة الجزائر إقليميا ودوليا واستمر في سياسة الحوار والمصالحة الوطنية لإقرار الأمن والسلم الداخلي فتحسنت الاوضاع الداخلية واستطاعت الجزائر الخروج من عزلتها الدولية كما تعهد بإقرار الأمن والسلم واسترجاع المكانة الدولية للجزائر فتبنى إصلاحات السياسية.

3-الناتج المحلى الإجمالي:

الشكل رقم (3): الناتج المحلى الإجمالي

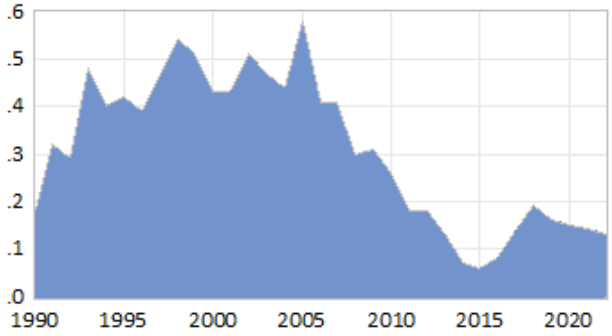


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على eviews12

يبين لنا الشكل أعلاه منحنى لتطور الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2022 حيث نلاحظ أن الاتجاه العام لسعر الناتج المحلى الإجمالي هو اتجاه متصاعد كما انه تم تسجيل أدنى سعر له سنة1994 ويرجع السبب في ذلك إلى أن الدولة قامت بإعادة النظر في النظام الاقتصادي المطبق، وذلك بالتحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وتترتب من هذا التحول فرض العديد من الإصلاحات العميقة في الاقتصاد الوطني من طرف مؤسسات التمويل الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما شهدت بعد هذه الفترة انتعاشا كبيرا في كل المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

4-استهلاك الطاقة المتجددة:

الشكل رقم (4): تطور استهلاك الطاقة المتجددة

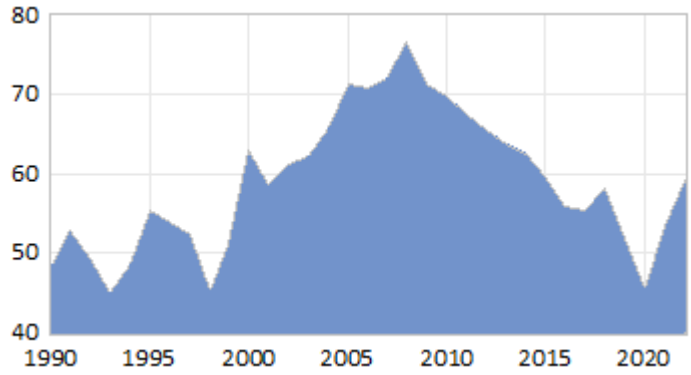


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على eviews12

يبين لنا الشكل أعلاه منحنى لتطور استهلاك الطاقة المتجددة خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2022 حيث نلاحظ أن الاتجاه العام لاستهلاك الطاقة المتجددة هو اتجاه متذبذب حيث تم تسجيل اعلى استهلاك طاقة المتجددة سنة2005 وذلك راجع الى تسطير برنامج حكومي واعد لتطوير واستغلال المصادر الطاقوية المتمثلة في برنامج تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

5-الانفتاح التجاري:

الشكل رقم (5): تطور الانفتاح التجاري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على eviews12

يبين لنا الشكل أعلاه منحنى لتطور الانفتاح التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2022 حيث نلاحظ أن الاتجاه العام الانفتاح التجاري هو اتجاه متذبذب حيث تم تسجيل أدنى قيمة للانفتاح التجاري سنة1993 وذلك راجع لعدم الاستقرار السياسي التي تميزت به تلك الفترة ، كما تم تسجيل أعلى قيمة للانفتاح التجاري سنة2008 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات والتحسن في الكميات المصدرة النفط من الخام الجزائري، كذلك اتسمت هذه الفترة بإتباع الحكومة لمخططاتها التنموية التي شملت مختلف المجالات لتعزيز التنمية الاقتصادية، مما كان لها أثار على قيمة الواردات.

المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات النموذج

لمحاولة معرفة التأثير بين متغيرات الدراسة ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد من 1990 إلى 2022 ليتم الحصول على ما قيمته33 مشاهدة في المجموع، النموذج القياسي مستمد من دراسة (Mustafa , Serpil , Derviş , Özer , & Uzma, 2022)، أمابالنسبة لتعريف المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج الدراسة فقد تم تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): التعريف بمتغيرات النموذج

	المتغيرات	التعريف بالمتغيرات	مصدر البيانات
المتغير التابع	Co2	انبعاث ثاني أكسيد الكربون السنوية (نصيب الفرد، مليون طن)	OUR WORD in data
المتغيرات المستقلة	Pri	مؤشر المخاطر السياسية (%)	Prs group
	GDP	الناتج المحلي الإجمالي (بسعر الدولار)	World bank
	RE	استهلاك الطاقة المتجددة (%)	British petroleum
	TRO	الانفتاح التجاري (% من اجمالي الناتج المحلي)	World bank

المصدر: من اعداد الطالب.

وعليه يكون النموذج كما يلي:

$$Co2 = ß0 + ß1\ Pri + ß2\ GDP + ß3\ RE + ß4\ TRO + \mu$$

نقوم بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرات فتصبح المعادلة كالاتي:

$$lnCo2 = ß0 + ß1\ lnPri + ß2\ lnGDP + ß3\ lnRE + ß4\ lnTRO + \mu$$

المطلب الثالث: التحليل الوصفي للمتغيرات

في هذا المطلب سنقوم بحساب مختلف الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المتمثلة في (القيمة العظمى، القيمة الدنيا، قيمة المتوسط والوسيط)، وذلك بهدف معرفة تطور قيم البيانات أثناء فترة دراسة، وكذا درجة تجانس مستوياتها.

الجدول رقم (2): الخصائص الإحصائية للمتغيرات

المتغير	ادنى قيمة	الوسيط	المتوسط	اعلى قيمة
lnco2	1.020639	1.214269	1.216524	1.430696
lnpri	3.723683	3.999156	3.967098	4.147754
Lngdp	25.08666	25.56347	25.51622	25.91401
Lnre	-2.81343	-1.171183	-1.34513	-0.54473
Lntro	3.804946	4.072545	4.063445	4.3397

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات eviews12 (الملحق2.1)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- متوسط لوغاريتم نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون السنوية قدر ب (1.216524)، اما أعلى قيمة له كانت سنة 2019 في حين أدنى قيمة له كانت سنة 2000، اما الوسيط قدر ب (1.214269).
- متوسط لوغاريتم مؤشر المخاطر السياسية قدر ب (3.967098)، اما أعلى قيمة له كانت سنة 2006 في حين أدنى قيمة له كانت سنة 1999، اما الوسيط قدر ب (3.999156).
- متوسط لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي قدر ب(25.51622) ، اما أعلى قيمة له كانت سنة 2022 في حين أدنى قيمة له كانت سنة 1994 ، اما الوسيط قدر ب(25.56347).
- لوغاريتم متوسط استهلاك الطاقة المتجددة قدر ب (1.34513 -)، اما أعلى قيمة له كانت سنة 2005 في حين أدنى قيمة له كانت سنة 2015 اما الوسيط قدر ب(1.171183-).
- لوغاريتم متوسط الانفتاح التجاري قدر ب (4.063445)، اما أعلى قيمة له كانت سنة 2008 في حين أدنى قيمة له كانت 1993، اما الوسيط قدر ب(4.072545).

المبحث الثاني: تحليل قياسي لتأثير الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط

بعد تحديد متغيرات الدراسة ودراستها احصائيا سنتناول في هذا المبحث تأثير الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط من خلال دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك ثم التقدير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني ARDL ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع غير الخطي NARDL.

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك

- **دراسة الاستقرارية:**

لمعرفة ما إذا هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (lnco2) كمتغير تابع و (lnpri)، (lngdp)، (lnre) و(lntro) كمتغيرات مستقلة، لا بد لنا من معرفة إستقرارية السلاسل الزمنية، قبل القيام بتقدير نموذجNARDL ، يجب التأكد من عدم وجود أي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر، حيث في حالة وجود رتبة تكاملها (2) او اعلى تكون النتائج مظللة، ولهذا فإن القيام بتطبيق اختبارات جذر الوحدة ضروري.

- **اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:**

نستخدم في هذه الدراسة اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيليبس بيرون PP

الجدول رقم (3): نتائج اختبارات جذر الوحدة

	ADF			PP		
	المستوى	الفرق الأول	القرار	المستوى	الفرق الأول	القرار
lnco2	**0.971840** (0.9083)	**-8.257196** (0.0000)	**I(1)**	**0.766187** (0.8743)	**-8.158009** (0.0000)	**I(1)**
Lnpri	**-0.207609** (0.6033)	**-4.798068** (0.0000)	**I(1)**	**-0.442753** (0.5148)	**-4.760943** (0.0000)	**I(1)**
Lngdp	**5.931767** (1.0000)	**-1.272044** (0.1827)	**I(1)**	**4.427641** (1.0000)	**-2.133381** (0.0336)	**I(1)**
Lnre	**-0.242209** (0.5911)	**-5.232467** (0.0000)	**I(1)**	**-0.242209** (0.5911)	**-5.232969** (0.0000)	**I(1)**

Lntro	−0.242209 (0.7778)	0.341735 (0.0000)	I(1)	0.421798 (0.7988)	−5.187520 (0.0000)	I(1)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات eviews12

ملاحظة: القيم في الجدول أعلاه بين (قوسين) هي قيم p-value

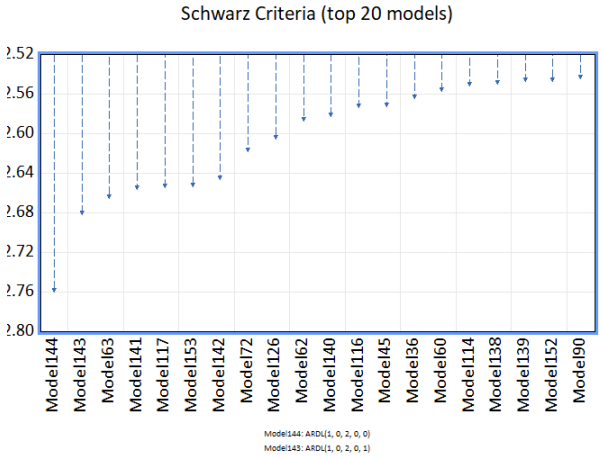
من خلال الجدول أعلاه: نلاحظ ان كل السلاسل غير مستقرة تحتوي على جذر الوحدة، وعليه نقبل الفرضية الصفرية أي ان السلاسل غير مستقرة في المستوى I(0) ، لان قيمة الاحتمال أكبر من مستوى معنوية 5% في كل من الاختبار ADF واختبار PP، وبعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ ان السلاسل اصبحت مستقرة، كما توضح قيمة الاحتمال اختبار PPواختبار ADF، حيث نجد انها اقل من مستوى المعنوية عند 5%. ومنه نستنتج ان درجة تكامل كل السلاسل هي I(1).

ومن خلال النتائج المتحصل عليها سابقا والهدف من هذه الدراسة يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الغير الخطي(NARDL) .

اختبار فترات الابطاء المثلى:

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك يجب أولا تحديد عدد الابطاءات الممكنة، ويتم تحديد درجة التأخير المثلى عند التقدير بالاعتماد على عدة معايير ولقد تم في دراستنا الاعتماد على معيار Schwarz (SIC) وكانت النتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نتائج فترات الابطاء المثلى لنموذج ardl



المصدر: مخرجات eviews12

من خلال الشكل (6): يتضح ان أفضل نموذج حسب معيار (SIC) هو الذي يملك أقل قيمة وهو ARDL(1,0,2,0,0).

- **اختبار الحدودBounds Test :**

يهدف هذا الاختبار الى وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

النموذج	القيمة المحسوبة(F= 5.995469)		النتيجة
القيمة الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل
عند مستوى معنوية 1%	5.06	3.74	
عند مستوى معنوية 5%	4.01	2.86	
عند مستوى معنوية 10%	3.52	2.45	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات eviews12 (الملحق3)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الإحصائية F المحسوبة هي أكبر من القيمة المجدولة للحد الأعلى عند مجال الثقة 1%,5%و10%. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة. مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: تقدير نموذج ARDL

باستعمال ARDL تم تقدير أثر المتغيرات على انبعاث ثاني أكسيد الكربون باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وكانت نتائج التقدير موضحة في جدول(05):

Dependent Variable: LNCO2
Method: ARDL
Date: 05/13/24 Time: 23:41
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNPRI LNGDP LNRE LNTRO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNCO2(-1)	0.440611	0.143189	3.077115	0.0053
LNPRI	0.498022	0.137819	3.613594	0.0015
LNGDP	2.168125	0.525124	4.128788	0.0004
LNGDP(-1)	-2.972272	0.666237	-4.461286	0.0002
LNGDP(-2)	0.934817	0.395694	2.362473	0.0270
LNRE	-0.014422	0.024711	-0.583626	0.5652
LNTRO	-0.482193	0.126505	-3.811637	0.0009
C	-2.707792	1.426322	-1.898444	0.0703

R-squared	0.906552	Mean dependent var	1.223888
Adjusted R-squared	0.878112	S.D. dependent var	0.130058
S.E. of regression	0.045407	Akaike info criterion	-3.128682
Sum squared resid	0.047420	Schwarz criterion	-2.758621
Log likelihood	56.49458	Hannan-Quinn criter.	-3.008052
F-statistic	31.87528	Durbin-Watson stat	2.175440
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات eviews12

من جدول (5) أعلاه نلاحظ ان معامل التحديد $R^2 = 0.906552$ وهو مقبول حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم في 90.65% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع مما يدل ان هناك ارتباط قوي بين انبعاث ثاني أكسيد الكربون كمتغير تابع والمتغيرات المفسرة له، كما ان قيمة احصائية فيشر 31.87528 وبمستوى معنوية 0.0000 أقل من مستوى المعنوية المعتمد 5% مما يدل على ان النموذج ككل له معنوية إحصائية بمستوى معنوية 5%، كما ان اختبار جودة التوفيق يؤكد من خلال قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R-Square والذي بلغ 87.81% ان التغير في انبعاث ثاني أكسيد الكربون يرجع الى المتغيرات المضمنة في النموذج بينما يرجع 12.19% من الى عوامل اخرى لم يشملها النموذج.

اختبار جودة النموذج:

الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

1- اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test

الجدول رقم (06): نتائج الكشف عن اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test

	F-Statistic	Obs *Chi-Square
value	2.547741	13.53914
p-value	0.0426	0.0600

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(04)

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل **Obs* Chi-Square** قدرت 0.06 وهي أكبر من 0.05 وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

2-اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

الجدول رقم (07): نتائج الكشف اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :(ARCH)

	F-Statistic	Obs *Chi-Square
value	**1.141331**	**1.174961**
p-value	**0.2945**	**0.2784**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(05)

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل **Obs* Chi-Square** قدرت 0.2784 وهي أكبر من 0.05 وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

3-**اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية** (Jarque- Bera):

الجدول رقم (08) :نتائج الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

	Jarqe-bera
value	**0.669277**
p-value	**0.715597**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(06)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05عند مستوى معنوية 5 %وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

4- اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي(Ramsey):

الجدول رقم (09): نتائج الكشف عن الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest

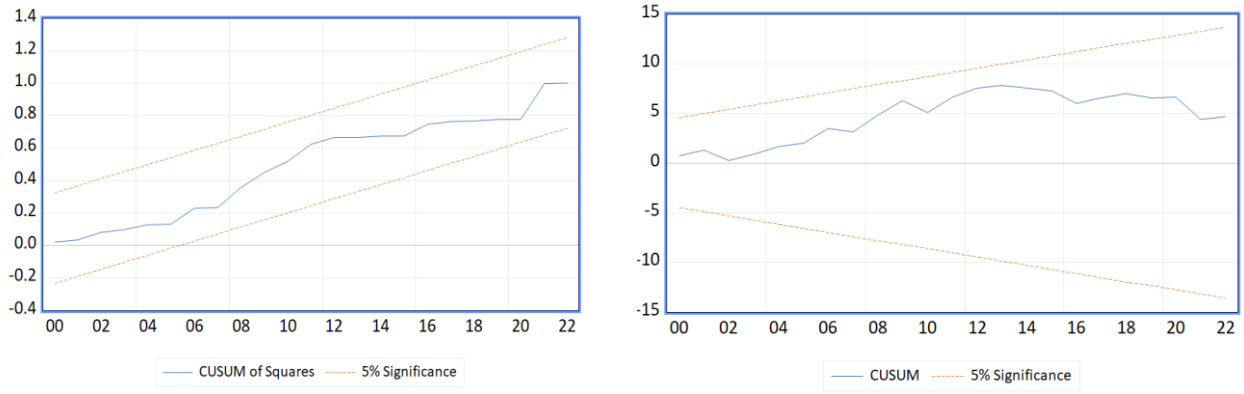
	F-Statistic
value	**0.0760**
p-value	**0.0154**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(07)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية F أكبر من 0.05عند مستوى معنوية 5 %وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج.

5-اختبار الاستقرار الهيكلي: اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUMوالمجموع التراكمي لمربعات البواقي:CUSUMQ

الشكل رقم (07): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج يقع داخل الحدود الحرجة في كلا الاختبارين عند مستوى معنوية 5% وعليه نقبل فرضية العدم وبالتالي نحكم بالاستقرار الهيكلي للنموذج.

تقدير نموذج تصحيح الخطا:

يقوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية في اطار محدداته، ولكن قد تكون قيم النموذج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تختلف عن قيمها التوازنية مما ينجم عنه خطأ التوازن الذي يمكن ان يتم تعديله او تصحيحه في الاجل الطويل، لذا يفترض تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين انبعاث ثاني أكسيد الكربون كمتغير تابع و متغيرات مفسرة، علاقة طويلة الأجل تقاس بمستوى متغيرات النموذج، وعلاقة قصيرة الأجل وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة:

التقييم الاحصائي لمعلمات الأجل القصير:

جدول (10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطا

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.707792	0.457320	-5.920998	0.0000
D(LNGDP)	2.168125	0.368780	5.879184	0.0000
D(LNGDP(-1))	-0.934817	0.336906	-2.774712	0.0108
CointEq(-1)*	-0.559389	0.094297	-5.932183	0.0000

R-squared	0.687774	Mean dependent var	0.008522
Adjusted R-squared	0.653082	S.D. dependent var	0.071152
S.E. of regression	0.041908	Akaike info criterion	-3.386747
Sum squared resid	0.047420	Schwarz criterion	-3.201716
Log likelihood	56.49458	Hannan-Quinn criter.	-3.326431
F-statistic	19.82527	Durbin-Watson stat	2.175440
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS12

حيث نلاحظ من الجدول في العلاقة قصيرة الأجل كل المتغيرات معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5% ، وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف 0.559389 وهي سالبة وذات معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني ان (0.559389)من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، أي انه يتطلب حوال (1/0.559389=1.8) ما يقارب سنة و ثمانية اشهر وهي استجابة سريعة لبلوغ قيمتهم في الاجل الطويل أي العودة إلى الوضع التوازني وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

التقييم الاحصائي لمعلمات الأجل الطويل:

جدول (11) يبين العلاقة طويلة الأجل بين انبعاث ثاني أكسيد الكربون والمتغيرات المفسرة محل الدراسة:

جدول (11): تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPRI	0.890295	0.337401	2.638683	0.0147
LNGDP	0.233593	0.104488	2.235600	0.0354
LNRE	-0.025782	0.042116	-0.612149	0.5464
LNTRO	-0.861998	0.256790	-3.356821	0.0027

EC = LNCO2 - (0.8903*LNPRI + 0.2336*LNGDP -0.0258*LNRE -0.8620 *LNTRO)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS12

اعتمادا على الجدول أعلاه نلاحظ ان متغير مؤشر المخاطر السياسية أثر بشكل ايجابي قوي على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الاجل الطويل، حيث ان زيادة الدخل بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.89% وذو معنوية احصائية جد مقبولة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة الاحتمال المقابلة للمعلمة (prob = 0.0147) مما يدل على ان العلاقة بين مؤشر المخاطر السياسية و انبعاث ثاني أكسيد الكربون علاقة طردية قوية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، وان متغير الناتج المحلي الاجمالي أثر بشكل ايجابي قليل على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الاجل الطويل حيث ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.23 % ، وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية، وذو معنوية احصائية جد مقبولة عند مستوى معنوية 5% ، كما ان متغير استهلاك الطاقة المتجددة أثر بشكل سلبي على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الاجل الطويل حيث ان زيادة استهلاك الطاقة المتجددة بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.025% ، وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية، الا ان معلمة الناتج استهلاك الطاقة المتجددة غير معنوية ،ونلاحظ أيضا ان متغير الانفتاح التجاري أثر بشكل سلبي قوي على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الاجل الطويل، حيث ان زيادة الدخل

بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.86% وذو معنوية احصائية جد مقبولة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة الاحتمال المقابلة للمعلمة (prob= 0.0027) مما يدل على ان العلاقة بين الانفتاح التجاري و انبعاث ثاني أكسيد الكربون علاقة طردية قوية بما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تقدير نموذج NARDL

باستعمال NARDL تم تقدير أثر الصدمات الموجبة والسالبة للمتغيرات على انبعاث ثاني أكسيد الكربون وكانت نتائج التقدير موضحة في الملحق رقم(08) حيث نلاحظ ان معامل التحديد R^2 = 0.988199 وهو مقبول حيث ان المتغيرات المفسرة تتحكم في 98.81% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع مما يدل ان هناك ارتباط قوي بين انبعاث ثاني أكسيد الكربون كمتغير تابع والمتغيرات المفسرة له، كما ان قيمة احصائية فيشر 59.11184 وبمستوى معنوية 0.0000 أقل من مستوى المعنوية المعتمد 5% مما يدل على ان النموذج ككل له معنوية إحصائية بمستوى معنوية 5%، كما ان اختبار جودة التوفيق يؤكد من خلال قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R-Square والذي بلغ 97.14% ان التغير في انبعاث ثاني أكسيد الكربون يرجع الى المتغيرات المضمنة في النموذج بينما يرجع 2.86% من الى عوامل اخرى لم يشملها النموذج.

- **اختبار الحدود Bounds Test :**

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

النموذج	القيمة المحسوبة(F= 13.93696)		النتيجة
القيمة الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل
عند مستوى معنوية 1%	4.1	2.79	
عند مستوى معنوية 5%	3.39	2.25	
عند مستوى معنوية 10%	3.06	1.95	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات eviews12 الملحق رقم (09)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الإحصائية F المحسوبة هي أكبر من القيمة المجدولة للحد الأعلى عند مجال الثقة 1%,5%و10%. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة. مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- **اختبار جودة النموذج:**

الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

1- اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test

الجدول رقم (13): نتائج الكشف عن اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test

	F-Statistic	Obs *Chi-Square
value	0.800605	15.94315
p-value	0.6711	0.5279

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(10)

من خلال الجدول رقم(13) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل **Obs* Chi-Square** قدرت 0.5279 وهي أكبر من 0.05 وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

الجدول رقم (14): نتائج الكشف اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :(ARCH)

	F-Statistic	Obs *Chi-Square
value	0.706562	0.739547
p-value	0.4080	0.3898

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(11)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان القيمة الاحتمالية ل **Obs* Chi-Square** قدرت 0.3898 وهي أكبر من 0.05 وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque- Bera):

الجدول رقم (15) :نتائج الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية حسب اختبار Jarque-Bera

	Jarqe-bera
value	1.194088
p-value	0.550436

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(12)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05عند مستوى معنوية 5 %وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

4- اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي(Ramsey):

الجدول رقم (16): نتائج الكشف عن الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest

	F-Statistic
value	4.722976
p-value	0.0525

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم(13)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية F أكبر من 0.05عند مستوى معنوية 5 %وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج.

- **اختبار عدم التماثل:**

تنص فرضية العدم في هذا الأسلوب على تماثل تأثير القيم السالبة لمتغير مؤشر المخاطر السياسية بالمقارنة مع تأثير القيم الموجبة، بمعنى أن هناك آلية تأثير المتغير مؤشر المخاطر السياسية في انبعاث ثاني أكسيد الكربون عند زيادته تشبه آلية تأثيره في حالة تراجعه، بعكس الفرضية البديلة التي تنص على وجود آلية تأثير مختلف عند اختلاف سلوك المتغير المستقلة عبر الزمن.

❖ **في الاجل القصير:**

الجدول رقم(1.17): نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل القصير للمتغيرة lnpri

القرار	p-value	F-statistic
وجود تماثل	0.0586	4.366110

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم1.14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال فيشر المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يستلزم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود تماثل في التأثير قصير الاجل للمتغيرة lnpri على المتغير lnco2.

❖ **في الاجل الطويل:**

الجدول رقم(2.18): نتائج اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل للمتغيرة lnpri

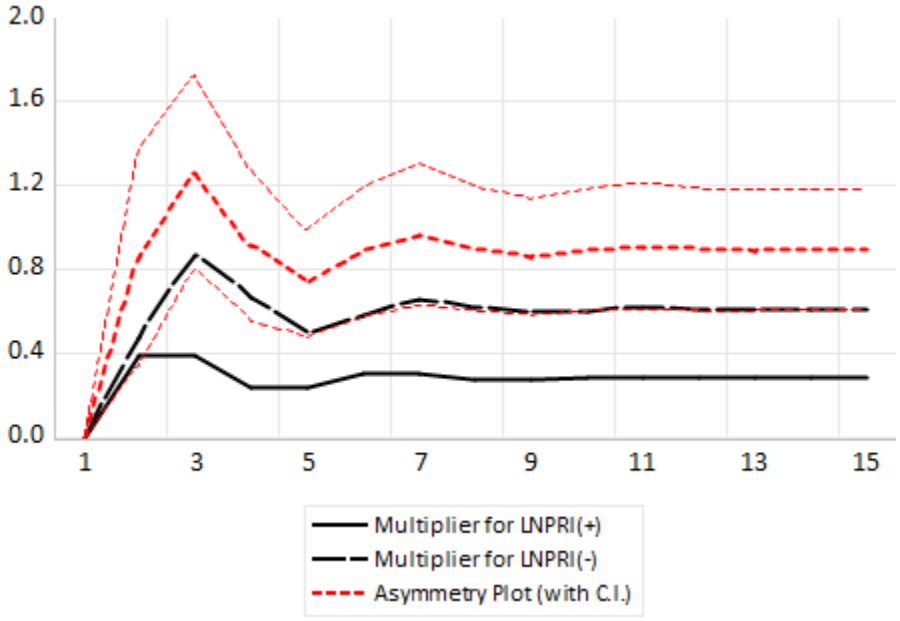
القرار	p-value	F-statistic
عدم وجود تماثل	0.0002	26.82100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS 12 حسب الملحق رقم2.17

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال فيشر المحسوبة اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يستلزم قبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم تماثل في التأثير طويل الاجل للمتغيرة lnpri على المتغير lnco2.

- **اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل:**

الشكل رقم (08): نتائج اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS12

من خلال المضاعفات الديناميكية لمدة 15 سنة من الشكل السابق، نلاحظ أن الصدمات السالبة تؤثر اكثر من الصدمات الموجبة على طول الفترة، كما انه قد أظهرت عند احداث صدمة سالبة في مؤشر المخاطر السياسية يستجيب انبعاث ثاني أكسيد الكربون بشكل سريع خلال السنوات الثلاث الأولى وذلك بصورة ايجابية ومع نهاية السنة الثالثة نسجل انخفاض حتى السنة الخامسة في حين أن احداث صدمة موجبة يستجيب انبعاث ثاني أكسيد الكربون بشكل متوسط خلال الثلاث السنوات الأولى وتبقى ثابتة بعد السنة الخامسة.

التقييم الاحصائي لمعلمات الأجل الطويل:

جدول (19) يبين العلاقة طويلة الأجل بين انبعاث ثاني أكسيد الكربون والمتغيرات المفسرة محل الدراسة:

جدول (19): تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPRI_POS	0.280215	0.118537	2.363949	0.0358
LNPRI_NEG	-0.609229	0.166526	-3.658450	0.0033
LNGDP_POS	0.627168	0.271596	2.309195	0.0395
LNGDP_NEG	-3.409752	0.737581	-4.622888	0.0006
LNRE_POS	0.068866	0.024155	2.850931	0.0146
LNRE_NEG	-0.089377	0.027756	-3.220162	0.0074
LNTRO_POS	-0.811261	0.119838	-6.769643	0.0000
LNTRO_NEG	0.733087	0.198108	3.700450	0.0030

EC = LNCO2 - (0.2802*LNPRI_POS -0.6092*LNPRI_NEG + 0.6272
*LNGDP_POS -3.4098*LNGDP_NEG + 0.0689*LNRE_POS -0.0894
*LNRE_NEG -0.8113*LNTRO_POS + 0.7331*LNTRO_NEG)

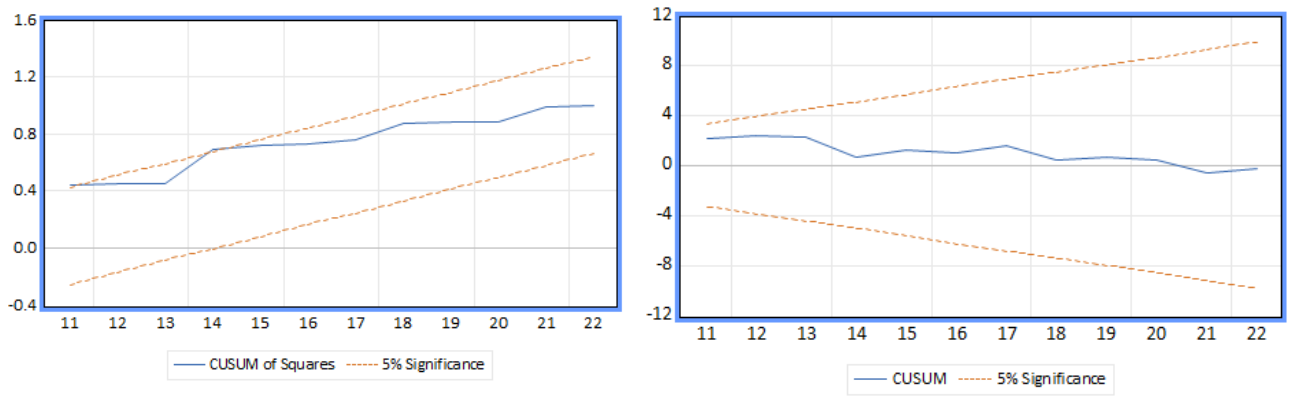
المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS12

اعتمادا على الجدول أعلاه نلاحظ ان كل المتغيرات معنوية احصائيا عند 05%، حيث عند ارتفاع مؤشر المخاطر السياسية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.28% وعند انخفاضه بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.60% ، وهذه العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية، كما ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.62% وعند انخفاضه بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 3.40% وعند ارتفاع استهلاك الطاقة المتجددة بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.06% وعند انخفاضه بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.08% ارتفاع الانفتاح التجاري بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.81% وعند انخفاضه بمقدار 1% يؤدي الى ارتفاع انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.73%، وهذا ما يتفق العلاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

- **اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج nardl:**

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الغير الخطي، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5%، بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ، عند مستوى معنوية 5% التي تبين لنا ان المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، والشكلين التالين يوضحان ذلك:

الشكل رقم(09): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج nardl



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برمجية EVIEWS12

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إحصائية كل من CUSUM و CUSUM of Squares تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. ويستدل من ذلك أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

خلاصة الفصل

استعرضنا خلال هذا الفصل دراسة تأثير الاستقرار السياسي على البيئة و المحيط في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ، حيث قمنا بتطبيق منهجية (ARDL) وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، فتحصلنا على سلاسل مستقرة عند الفرق الأول لكل المتغيرات، ومنه يمكن تقدير نموذج(ARDL) ، كما أظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج وفحص جودته تم التوصل إلى نتيجة حوصلتها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا و أخرى إيجابا على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر في الأمد الطويل..

كم قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة غير الخطي (NARDL) والكشف عن ما إذا كان تأثير الصدمات السالبة والموجبة لمؤشر المخاطر السياسية تؤثر بصفة متماثلة أم لا على انبعاث ثاني أكسيد الكربون ،و بعد القيام ببعض الاختبارات الإحصائية اللازمة والتأكد من صحة تقدير النموذج، أفرزت نتائج الدراسة القياسية على عدم تماثل تأثير الصدمات الموجبة والسالبة على انبعاث ثاني أكسيد الكربون ، حيث كشفت معادلة التوازن طويلة الأجل على أن ارتفاع مؤشر المخاطر السياسية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.28% وعند انخفاضه بمقدار 1% يؤدي الى زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.60% وهذا ما يتفق العلاقة تتفق مع النظرية، كما كشفت أيضا ان الصدمات السالبة والموجبة للمتغيرات المستقلة الأخرى بعضها تؤثر سلبا و أخرى إيجابا على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر في الأمد الطويل.



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستقرار السياسي على البيئة والمحيط في الجزائر خلال الفترة(1990-2022) ، واعتمدنا بعض الأدوات الإحصائية والرياضية لنظرية الاقتصاد القياسي، واستخدام اختبارات الاستقرارية، وكذلك التكامل المشترك وتطبيق نموذج ARDL ونموذج NARDL، حيث كانت الدراسة مقسمة إلى ثلاث فصول، وعليه قمنا بتحليل النتائج وفق المنهجية التالية:

أولا: اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: صحة الفرضية أي يقصد بالاستقرار السياسي تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية.
- الفرضية الثانية: صحة الفرضية، توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين البيئة والاستقرار السياسي.
- الفرضية الثالثة: صحة الفرضية، هناك تأثير غير متماثل للاستقرار السياسي على البيئة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

- وجود تماثل في التأثير قصير الاجل لمؤشر المخاطر السياسية على انبعاث ثاني أكسيد الكربون
- هناك تكامل مشترك طويل المدى بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاستقرار السياسي بالإضافة إلى المتغيرات المسيطرة الأخرى.
- وجود علاقة طردية في الاجل القصير والطويل بين مؤشر المخاطر السياسية وانبعاث ثاني أكسيد الكربون

- للصدمات الإيجابية والسلبية تأثيرات في الاستقرار السياسي متزايدة ذات دلالة إحصائية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما أن الصدمات السلبية أقوى من الصدمات الإيجابية.
- للصدمات الإيجابية والسلبية تأثيرات في الناتج المحلي الإجمالي متزايدة ذات دلالة إحصائية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما أن الصدمات السلبية أقوى من الصدمات الإيجابية ونفس النتائج للطاقة المتجددة.
- الصدمات الإيجابية (السلبية) في الانفتاح التجاري لها تأثيرات متناقصة (متزايدة) على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ثالثا: توصيات الدراسة:

نتيجة للنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- أخذ الاستقرار السياسي في الاعتبار من قبل صانعي السياسات في الجزائر في عمليات تطوير السياسات الخاصة بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- توعية الجمهور بأهمية الاستقرار السياسي في حماية البيئة.
- استثمار الصدمات الإيجابية في الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مشاريع الاستدامة والطاقة المتجددة.
- وضع خطط طوارئ لمعالجة آثار الصدمات السلبية على البيئة مثل الاضطرابات السياسية.

رابعا: آفاق الدراسة:

- تحليل مستويات الوعي البيئي في البلدان ذات الاستقرار السياسي المنخفض.
- العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستدامة البيئية: تحليل مقارن لدول العربية.
- دراسة تأثير الديمقراطية والحكم الاستبدادي على السياسات البيئية.

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية:

أ: الكتب

1. ابن منظور. (1981). *لسان العرب* (المجلد ج41). القاهرة: دار المعارف.
2. احمد حميد عجم البدري. (2013). *الحماية الدولية للبيئة اثناء النزاعات المسلحة*. العراق: دار الكتب و الوثائق الوطنية .
3. القانون 44. (20جويلية 2003). المادة 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الاولى1424 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
4. القران الكريم.
5. توفيق محمد قاسم. (1999). *التلوث مشكلة اليوم والغد*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. حجاب محمد منير. (1994). *التلوث وحماية البيئة* . مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.
7. حسين توفيق ابراهيم. (1999). *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*. بيروت: ملركز الدراسات الوحدة العربية ط2.
8. خالد حنفي علي. (جويلية, 2003). الاستراتيجية الجديدة لامريكا في افريقيا. *مجلة الساسة الدولية*(153).
9. سالم القمودي. (2000). *سيكولوجية السلطة*. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي,ط2.
10. سروي كانت. (سبتمبر, 1996). عالم يفيض بسكانه ترجمة ليلى الجبالي.
11. سلوى محمد اسماعيل علي. (2009). *علم الاجتماع قضايا العنف والحرب والسلام* . الاردن: دار المستقبل للنشر و التوزيع .
12. سهير ابراهيم حاجم الهيتي. (2012). *المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي*. دمشق: دار ومؤسسة ارسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
13. صالح وهبي. (2004). *قضايا عالمية معاصرة:المشكلة السكانية،موارد المياه العذبة،التلوث البيئي،التصحر،الطاقة،العولمة*. دمشق: دار الفكر .
14. صباح العاشوري. (2009). *المسؤولية الدولية عن حماية البيئة*. الجزائر: دار الخلدونية.

15. صلاح الدين شامي. (1985). *الندية بين الانسان والطبيعة*. الكويت: جامعة الكويت .

16. عابد الجابري محمد . (2008). *فكر ابن خلدون ,العصبيةوالدولة :معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي*. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ط2.

17. عارف صالح مخلف. (2009). *الادارة البيئية – الحماية الادارية للبيئة*. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

18. عامر طراف. (2008). *التلوث البيئي والعلاقات الدوليةط1*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

19. عبد الستار يونس الحمداوي. (2013). *الحماية الجنائية للبيئة*. الامارات: ط1 دار الكتب القانونية.

20. عبد العزيز طريحة شرف. (1997). *التلوث البيئي حاضره ومستقبله*. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

21. عبد القادر الشيخلي. (2009). *حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الادارة و التربية و الاعلام*. لبنان: منشورات الحلبي ط1.

22. عبد النور ناجي. (2007). *مدخل الى عالم السياسة*. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

23. عبيد ابو شهيوة مالك، و محمد خلق محمود. (1993). *الايديولوجية والسياسة*. ليبيا: دار الجماهيرية للنشر و التوزيع.

24. علي بن هادية، و اخرون. (1991). *القاموس الجديد للطلاب ,معجم عربي مدرسي الفبائي* (المجلد ط7). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

25. فتحي دردار. (2003). *البيئة ومواجهة التلوث*. تيزي وزو : دار الامل.

26. فؤاد عبد الله. (2001). *الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي،علاقات التفاعل و الصراعات*. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربيةط1.

27. كريمة عبد الرحيم حسن. (1990). *اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث:مشكلات وتجارب التنمية* . بغداد : دار الحكمة.

28. لوسيان ديفيغر. (1975). *الارض و التطور البشري ترجمة محمد سيد غلاب*. الاسكندرية: الدار المصرية للطبع والنشر.

29.مادة(لوث). (1999). *لسان العرب لابن المنضور الجزء 12 طبعة 3*. بيروت: دار احياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي.

30.محمد الخزرجي ثامر كامل. (2004). *النظام السياسي الحديث والسياسات العامة،دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة* . عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ط1.

31.محمد السيد ارناؤوط. (2002). *الانسان والتلوث البيئي*. القاهرة: الدار المصرية واللبنانية الطبعة 5.

32.محمد خالد رستم. (2006). *التنظيم القانوني للبيئة في العالم*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ط1.

33.محمد شلبي. (2015). *الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند دراسة مقارنة*. الجزائر.

34.محمد محفوظ. (2002). *الاسلام ورهانات الديمقراطية*. بيروت: المركز الثقافي العربي ط1.

35.محمد محمود السرياني. (2006). *المنظور الاسلامي لقضايا البيئة*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

36.منى قاسم. (2000). *التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية ط4*. مصر: الدار المصرية اللبنانية.

37.نجم الدين احمد، و اخرون. (1979). *جغرافيا البشرية* . بغداد: ديوان المطبوعات جامعة بغداد.

38.نصر الدين هنوني. (2001). *الوسائل القانونية والمؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر*. الجزائر: مطبوعات الديوان الوطني للاشغال التربوية .

39.نيفين عبد المنعم مسعد. (1988). *الاقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي* . القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية.

40.هشام محمود الاقداحي. (2009). *الاستقرار السياسي في العالم المعاصر:ملحق خاص بالمصلحة السياسية*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

ب: الرسائل

1. كرام عبد القادر بدر الدين. (1981). *ظاهرة الاستقرار السياسيى في مصر اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية* . مصر: جامعة القاهرة.
2. بومدين طاشمة. (2001). *مسالة التنمية السياسية وتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992.* جامعة الجزائر: رسالة ماجستار غير منشورة.
3. اكرام عبد القادر بدر الدين. (1981). *ظاهرة الاستقرار السياسيى في مصر اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية* . مصر: جامعة القاهرة.
4. بومدين طاشمة. (2001). *مسالة التنمية السياسية وتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992.* جامعة الجزائر: رسالة ماجستار غير منشورة.
5. حوشين رضوان. (2006). *الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها مذكرة تخرج لنيل اجازة المدرسة العليا للقضاء.* المدرسة العليا للقضاء: مذكرة غير منشورة.
6. سلمان ابن نصر الداي. (2009). *احكام البيئة في الفقه الاسلامي رسالة ماجستير كلية الشريعة و القانون* . الجامعة الاسلامية: رسالة غير منشورة.
7. عبد الرحمان موسى النهار مهيدات. (2006). *اثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية(دراسة حالة الاردن, السعودية,مصر ,تونس).* جامعة اليرموك: رسالة ماجستيرغير منشورة.
8. عدنان بن صادق طاهر. (2009). *احكام البيئة في الفقه الاسلامي رسالة ماجستير كلية الشريعة والقانون الجامعة الاسلامية.* غزة.
9. عمر نجوى. (2016). *الحماية الجنائية للبيئة رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة منثوري.* قسنطينة.
10. قنصور مياود زين العابدين. (2012). *المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية رسالةماجيستير كلية الحقوق جامعة الجيلالي اليابس.* سيدي بلعباس.
11. محاسن السيد عبد العزيز. (2015). *اطار مقترح للمحاسبة الضريبية لنشاط اعادة تدوبير المخلفات رسالة ماجستير.* مصر: معهد الدراسات و البحوث.
12. محمد عبد محمود الصاحب. (2009). *النهج الاسلامي في حماية البيئة* . الجامعة الاردنية: رسالة غير منشورة.

13.يوسف نور الدين جبر . (2012). *ضرر التلوث البيئي اطروحة دكتوراه في القانون الخاص كلية العلوم السياسية جامعة خيضر* . بسكرة: اطروحة غير منشورة.

14.هندرين اشرف عزت نعمان. (2011). *القانون الدولي الانساني و التلوث البيئي في العراق رسالة ماجستار في القانون الدولي العام*. العراق: الاكاديمية العربية في الدنمارك.

ج: المجلات

1. حسن كريم. (اكتوبر , 2004). مفهوم الحكم الصالح. *مجلة المستقبل العربي*(309).
2. محمد بودهان. (1994). حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري. *مجلة حقوق الانسان،المرصد الوطني لحقوق الانسان*.
3. ماهر الاسماعيل الجعفري. (1999). نحو فلسفة انمائية للتربية البيئية في ضوء الرؤية القرانية. *مجلة المجمع العلمي الجزء الثاني العدد47*.
4. وليد خالد احمد حسين. (2007). اشكالة الشرعية في الانظمة السياسية العربية معه اشارة الى تجربة الجزائر . *المجلة العربية للعلوم السياسية*(13).

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. *dictionnaire larousse.* (1982). paris: larousse.
2. HELEN, B. (1999). *ENCYCLOPEDIA BRITANICA.* LONDON.
3. Mohsin , S., Ping, J., Yasir , S., Wenhao , W., Özcan , I., & Iqra , M. (2022). Diversification and bank stability: Role of political instability and climate risk. *International Review of Economics and Finance*.
4. Mustafa , T., Serpil , K., Derviş , K., Özer , D., & Uzma, K. (2022). Asymmetric and long-run impact of political stability on consumption-based carbon dioxide emissions in Finland: Evidence from nonlinear and Fourier-based approaches. *Journal of Environmental Management*.

5. Pollution. (1990). *Dégradation d'un milieu naturel par des substances chimiques des déchet industriels. Dégradation de l'environnement humain par une des nuisances.* paris: Dictionnaire Petit Larousse illustré.
6. Tomiwa , S., Seyi , S., Solomon , E., Mehmet , A., & Karabo, S. (2022). Does political stability contribute to environmental sustainability? Evidence from the most politically stable economies. *Heliyon*.
7. Ugur, K., Veli, Y., Bilal, H., & Syed , A. (04 march2022). Analyzing the role of income inequality and political stability in environmental degradation: Evidence from South Asia. *Gondwana Research*.

8. ثالثا: المواقع الالكترونية

1. (2024, مارس03). Récupéré sur المنظمة الدولية للرصد الجوي: https://wmo.int/ar
2. pnue. (2024, مارس03). *برنامج الأمم المتحدة للبيئة*. Récupéré sur https://www.apnature.org/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-unep#:~:text=%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%85%20%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%20
3. *اتفاقيات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البيئة*. (2024, 03 03). Récupéré sur iloencyclopaedia: https://www.iloencyclopaedia.org/ar/part-vii-86401/environmental-policy/item/744-international-environmental-conventions
4. *أصدقاء الأرض الدولية*. (2024, مارس11). Récupéré sur foei: https://www.foei.org/
5. *الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها*. (2024, مارس04). Récupéré sur ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%B8_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9
6. *الوكالة الأوروبية للبيئة*. (2024, مارس03). Récupéré sur ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%8

4%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8
A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9

7. كارثة بوبال. (27 فيفري, 2024). *كارثة بوبال*. تم الاسترداد من الجزيرة نت:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/12/30/%d9%83%d8%a7%d8%b1%
d8%ab%d8%a9-%d8%a8%d9%88%d8%a8%d8%a7%d9%84-
%d8%b3%d9%86%d8%a9-1984-%d9%85%d9%86-
%d8%a3%d8%b3%d9%88%d8%a3-
%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%ab

8. كارثة تشرنوبل. (23 فيفري, 2024). *الجزيرة نت*. تم الاسترداد من كارثة تشرنوبل النووية:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/7/1/%d9%83%d8%a7%d8%b1%d8
%ab%d8%a9-
%d8%aa%d8%b4%d9%8a%d8%b1%d9%86%d9%88%d8%a8%d9%8a%d9%84-
%d8%ad%d9%8a%d9%86%d9%85%d8%a7-
%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%b9-
%d8%b6%d8%ba%d8%b7#:~:text=%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3%20%D9%8

9. *تسرب نفطي للمكسيك*. (28 فيفري, 2024). تم الاسترداد من ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A
8_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%
AE%D9%84%D9%8A%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%
8A%D9%83_2010

الملاحق

الملحق رقم (01): معطيات وخصائص الدراسة

الملحق رقم (1.1): معطيات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية

	LNCO2	LNPRI	LNGDP	LNRE	LNTRO
1990	1.101005124	4.101265005	25.1111581	-1.714798428	3.879101257
1991	1.103766151	4.022371063	25.09908552	-1.139434283	3.964949113
1992	1.094096006	3.834061464	25.11692546	-1.237874356	3.895671734
1993	1.097161003	3.881563798	25.09570181	-0.733969175	3.804945759
1994	1.154274406	3.913688285	25.0866611	-0.916290732	3.88330327
1995	1.223275836	3.80295191	25.12395684	-0.867500568	4.010799991
1996	1.238798402	3.895215887	25.16413861	-0.94160854	3.983508861
1997	1.097948535	3.864232342	25.17507855	-0.755022584	3.955923358
1998	1.269805207	3.755369195	25.22482068	-0.616186139	3.808759191
1999	1.103115003	3.723683376	25.25631936	-0.673344553	3.930434653
2000	1.020639252	3.789855371	25.29361515	-0.84397007	4.140883681
2001	1.02360907	3.809436417	25.32317395	-0.84397007	4.072544734
2002	1.053534968	3.83765859	25.37766213	-0.673344553	4.113070981
2003	1.081971834	3.808512629	25.4471882	-0.755022584	4.129144831
2004	1.037124079	3.983568173	25.48928937	-0.820980552	4.185120567
2005	1.214268501	4.146436149	25.54661444	-0.544727175	4.266596156
2006	1.152853442	4.147753672	25.56347156	-0.891598119	4.258869987
2007	1.173589759	4.133832334	25.59690633	-0.891598119	4.275806431
2008	1.167342886	4.122418984	25.62062286	-1.203972804	4.339699839
2009	1.216981819	4.105394398	25.63649621	-1.171182982	4.267237511
2010	1.19415326	4.110190571	25.67186335	-1.347073648	4.246588586
2011	1.230565386	4.039389601	25.70045081	-1.714798428	4.21174681
2012	1.292321427	4.01863274	25.73388559	-1.714798428	4.18059839
2013	1.309641018	4.023862487	25.76150075	-2.040220829	4.152783639
2014	1.361757735	4.045241849	25.79879654	-2.659260037	4.133794672
2015	1.398327842	4.054679306	25.83512847	-2.813410717	4.089250419
2016	1.36831184	4.029065026	25.86662713	-2.525728644	4.02402345
2017	1.38959142	4.014128228	25.87954336	-1.966112856	4.013159868
2018	1.407346134	4.009225333	25.89147193	-1.660731207	4.061572719
2019	1.43069634	3.999155903	25.90142226	-1.832581464	3.947578132
2020	1.363518243	3.988984047	25.84907578	-1.897119985	3.813983539
2021	1.40598105	3.96081317	25.88251056	-1.950112515	3.973974314
2022	1.367933401	3.941581808	25.91400924	-2.030958644	4.078253869

المصدر: مخرجات ايفيوز برنامج 12

الملحق رقم (2.1): الخصائص الإحصائية للمتغيرات

	LNCO2	LNPRI	LNGDP	LNRE	LNTRO
Mean	1.216524	3.967098	25.51622	-1.345130	4.063445
Median	1.214269	3.999156	25.56347	-1.171183	4.072545
Maximum	1.430696	4.147754	25.91401	-0.544727	4.339700
Minimum	1.020639	3.723683	25.08666	-2.813411	3.804946
Std. Dev.	0.129325	0.123158	0.298251	0.638491	0.149507
Skewness	0.173131	-0.307033	-0.143498	-0.690915	-0.038755
Kurtosis	1.715562	1.963310	1.510533	2.406253	2.018762
Jarque-Bera	2.433310	1.996229	3.163708	3.110238	1.332150
Probability	0.296219	0.368574	0.205594	0.211164	0.513721
Sum	40.14531	130.9142	842.0352	-44.38930	134.0937
Sum Sq. Dev.	0.535195	0.485372	2.846522	13.04547	0.715277
Observations	33	33	33	33	33

الملحق رقم (02): جدول القيم المجدولة لجذر الوحدة

	Modèle [2]			Modèle [3]					
	Constante c			Constante c			Tendance b		
n	2 %	5 %	10 %	2 %	5 %	10 %	2 %	5 %	10 %
25	3,41	2,97	2,61	4,05	3,59	3,20	3,74	3,25	2,85
50	3,28	2,89	2,56	3,87	3,47	3,14	3,60	3,18	2,81
100	3,22	2,86	2,54	3,78	3,42	3,11	3,53	3,14	2,79
250	3,19	2,84	2,53	3,74	3,39	3,09	3,49	3,12	2,79
500	3,18	2,83	2,52	3,72	3,38	3,08	3,48	3,11	2,78
∞	3,18	2,83	2,52	3,71	3,38	3,08	3,46	3,11	2,78

الملحق رقم (03): نتائج اختبار الحدود(Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.995469	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Actual Sample Size	31	Finite Sample: n=35		
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.752	3.994
		5%	3.354	4.774
		1%	4.768	6.67

الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج ARDL:

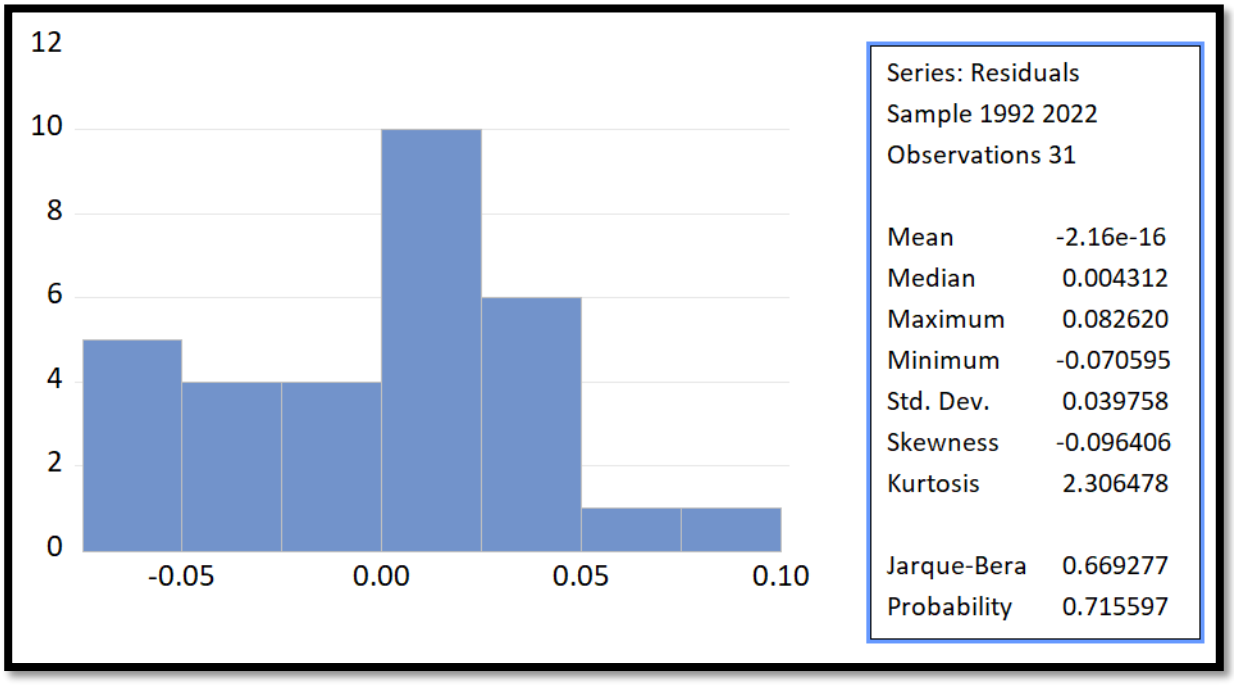
الملحق رقم (04): نتائج الكشف عن اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	2.547741	Prob. F(7,23)	0.0426
Obs*R-squared	13.53914	Prob. Chi-Square(7)	0.0600
Scaled explained SS	4.868503	Prob. Chi-Square(7)	0.6760

الملحق رقم (05): نتائج الكشف اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :(ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.141331	Prob. F(1,28)	0.2945
Obs*R-squared	1.174961	Prob. Chi-Square(1)	0.2784

الملحق رقم (06): نتائج الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية حسب اختبار Jarque-Bera



الملحق رقم (07): نتائج الكشف عن الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 4
Specification: LNCO2 LNCO2(-1) LNPRI LNGDP LNGDP(-1) LNGDP(-2) LNRE LNTRO C

	Value	df	Probability
F-statistic	2.660541	(3, 20)	0.0760
Likelihood ratio	10.41029	3	0.0154

الملحق رقم (08): تقدير نموذج NARDL

Dependent Variable: LNCO2
Method: ARDL
Date: 05/14/24 Time: 01:23
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNPRI_POS LNPRI_NEG LNGDP_POS LNGDP_NEG LNRE_POS LNRE_NEG LNTRO_POS LNTRO_NEG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 13122
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 2, 1, 0, 0, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNCO2(-1)	0.022749	0.114372	0.198903	0.8457
LNCO2(-2)	-0.412027	0.113228	-3.638898	0.0034
LNPRI_POS	0.389297	0.155747	2.499543	0.0279
LNPRI_NEG	-0.473376	0.226547	-2.089524	0.0586
LNPRI_NEG(-1)	-0.373012	0.288215	-1.294213	0.2199
LNGDP_POS	2.525706	0.460742	5.481820	0.0001
LNGDP_POS(-1)	-3.836355	0.604417	-6.347201	0.0000
LNGDP_POS(-2)	2.181959	0.425765	5.124795	0.0003
LNGDP_NEG	-1.535972	0.956824	-1.605282	0.1344
LNGDP_NEG(-1)	-3.201121	0.862793	-3.710185	0.0030
LNRE_POS	0.095673	0.037482	2.552533	0.0253
LNRE_NEG	-0.124170	0.045180	-2.748332	0.0177
LNTRO_POS	-0.814282	0.181786	-4.479351	0.0008
LNTRO_POS(-1)	0.135393	0.190034	0.712466	0.4898
LNTRO_POS(-2)	-0.448177	0.135533	-3.306767	0.0063
LNTRO_NEG	0.270863	0.218627	1.238925	0.2391
LNTRO_NEG(-1)	0.747599	0.317290	2.356202	0.0363
C	1.306371	0.142878	9.143229	0.0000

R-squared	0.988199	Mean dependent var	1.228215
Adjusted R-squared	0.971482	S.D. dependent var	0.129993
S.E. of regression	0.021952	Akaike info criterion	-4.516183
Sum squared resid	0.005783	Schwarz criterion	-3.675464
Log likelihood	85.74274	Hannan-Quinn criter.	-4.247230
F-statistic	59.11184	Durbin-Watson stat	3.095532
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (09): اختبار الحدودBounds Test :

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.93696	10%	1.95	3.06
k	8	5%	2.22	3.39
		2.5%	2.48	3.7
		1%	2.79	4.1
Actual Sample Size	30		Finite Sample: n=30	
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

الاختبارات التشخيصية لجودة نموذج NARDL:

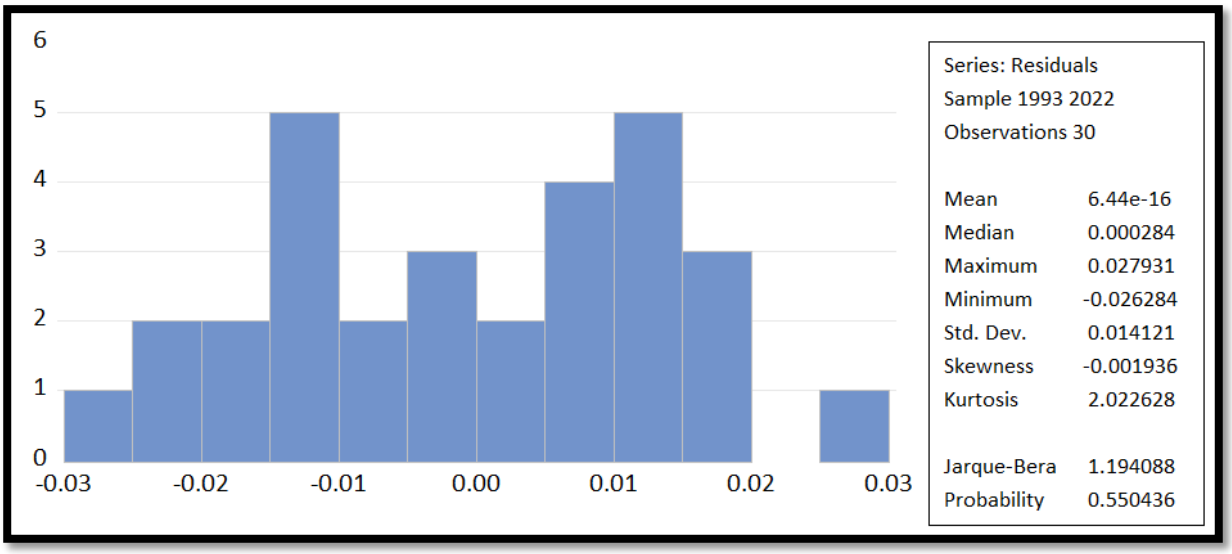
الملحق رقم (10): نتائج الكشف عن اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breush-Godfrey Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.800605	Prob. F(17,12)	0.6711
Obs*R-squared	15.94315	Prob. Chi-Square(17)	0.5279
Scaled explained SS	1.304313	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

الملحق رقم (11): نتائج الكشف اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :(ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.706562	Prob. F(1,27)	0.4080
Obs*R-squared	0.739547	Prob. Chi-Square(1)	0.3898

الملحق رقم (12): نتائج الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



الملحق رقم (13): نتائج الكشف عن الشكل الدالي حسب اختبار Ramesy-Rest

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNCO2 LNCO2(-1) LNCO2(-2) LNPRI_POS LNPRI_NEG LNPRI_NEG(-1) LNGDP_POS LNGDP_POS(-1) LNGDP_POS(-2) LNGDP_NEG LNGDP_NEG(-1) LNRE_POS LNRE_NEG LNTRO_POS LNTRO_POS(-1) LNTRO_POS(-2) LNTRO_NEG LNTRO_NEG(-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	2.173241	11	0.0525
F-statistic	4.722976	(1, 11)	0.0525
Likelihood ratio	10.71683	1	0.0011

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.001737	1	0.001737
Restricted SSR	0.005783	12	0.000482
Unrestricted SSR	0.004046	11	0.000368

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	85.74274
Unrestricted LogL	91.10116

الملحق رقم (14): اختبار عدم التماثل :

الملحق رقم (1.14): في الاجل القصير:

Wald Test:
Equation: LRFORM

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	2.089524	12	0.0586
F-statistic	4.366110	(1, 12)	0.0586
Chi-square	4.366110	1	0.0367

Null Hypothesis: 0=C(12)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(12)	0.473376	0.226547

الملحق رقم (2.14): في الاجل الطويل

Wald Test:
Equation: LRFORM

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	5.178899	12	0.0002
F-statistic	26.82100	(1, 12)	0.0002
Chi-square	26.82100	1	0.0000

Null Hypothesis: - C(3) / C(2)=- C(4) / C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(3)/C(2) + C(4)/C(2)	0.889444	0.171744

Delta method computed using analytic derivatives.